الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات شهادة الماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص : مالية و تجارة دولية

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات دول المغرب العربي

إعداد الطلبة :

✓عماري إسحـــاق

✓لخضاري تقي الدين

إشراف الاستاذ:

عقبة ريمي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
د/زكية محلوس	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د/ عقبة ريمي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	أستاذ	مشرفا ومقررا
د/نذير غانية	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	أستاذ	ممتحنا

السنة الجامعية : 2021 /2022

الإهداء

الحمد لله الذي تتم بحمده الصالحات، وأصلي وأسلم على أفضل خلق الله رسولنا وحبيبنا وشفيعنا محمد .

أشكر الله مولاي وخالقي الذي من علي بإتمام هذا العمل المتواضع وإيمانا بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والإمتنان لصاحب المعروف فإني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه المذكرة وأخص بالذكر أستاذي ومشرفي الفاضل " **عقبة ريمي**"حفظه الله على قبوله الإشراف على هذا البحث.

وأتقدم بالعرفان والتقدير لجامعة الشهيد حمه لخضر التي شقت طريقاً صعباً حتى وصلت إلى هذه المكانة العالية بين أصرحة العلم .

وأتقدم بالشكر الجزيل لأفراد عائلتي جميعاً على تشجيعهم ومساعدتهم لي حتى أتممت بحثي .

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين، وبعد...

فاني اشكر الله تعالى على فضله حيث اتاح لي انجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد اولا واخرا.

ثم اشكر اولئك الاخيار الذين مدوا لنا يد المساعدة، خلال هذه الفترة.

ملخص باللغة العربية :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي وكذا مقارنة السياسات والخطط التي تضعها المغرب العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحديد مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع القيمة الاقتصادية للبلد. ومحاولة إضافة شئ جديد إلى الدراسات السابقة في هذا الميدان.

ولقد إستعنا في دراستنا هذه على اختبار التكامل المتزامن ل Johansen ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، كما أظهرت معادلة التكامل المشترك أن المتغيرات المتمثلة في الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وإجمالي الإنفاق العام لها أثر إيجابي على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن معدل الصادرات يؤثر إيجابا على هذا الناتج على المدى الطويل، إضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي أن المتغيرات المستقلة في نموذج تصحيح الخطأ يمكن اعتبارها مجتمعة على أنها متغيرات خارجية.

وعلى ضوء هذه النتائج، يمكن القول بأن جذب المزيد من الصادرات والاستفادة منها وتسخيرها في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:

– ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع مختلف السياسات التي تهدف إلى تعزيز التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي لضمان زيادة الصادرات وزيادة الدخل الوطني.

– ضمان الاستقرار السياسي والقضاء على العنف، إضافة إلى تحسين نوعية الخدمات العمومية وتقليل البيروقراطية المرهقة.

ملخص باللغة الأجنبية:

This study aims to assess the reality of foreign direct investment in the Maghreb, as well as compare the policies and plans set by the Maghreb in attracting foreign direct investment, and determine the extent to which foreign direct investment contributes to raising the economic value of the country. And trying to add something new to previous studies in this field.

In our study, we used Johansen's simultaneous integration test and the radial error correction model, where the results indicated the existence of a long-term equilibrium relationship between the variables under study, and the co-integration equation showed that the variables represented in exports and foreign direct investment, total fixed capital formation, Total public spending has a positive effect on real GDP, while the rate of exports positively affects this output in the long run. In addition, the results of the Granger causality test under the radial error correction model showed that the independent variables in the error correction model can be considered combined as exogenous variables.

In light of these results, it can be said that attracting more exports, benefiting from them and harnessing them to increase foreign direct investment requires working to achieve the following:

The necessity of achieving economic stability and encouraging various policies aimed at promoting integration between foreign direct investment and domestic investment to ensure increased exports and national income.

Ensuring political stability and eliminating violence, in addition to improving the quality of public services and reducing burdensome bureaucracy.

مقدمة

مقدمة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين جملة من التحولات في الاقتصاد العالمي تحت هيمنة القوى الاقتصادية الكبرى، وبروز ظاهرة العولمة الاقتصادية التي حولت العالم إلى سوق واحد لا يعرف الحواجز ولا يعترف بالقيود، ويقر بمبدأ انسياب كافة عناصر الإنتاج وتدفقها بين الدول، هذا ما ساعد على نمو التجارة الدولية وحجم التبادلات الاقتصادية.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي تتمثل في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار جزء أساسيا من الرافعة التي تنقل الاقتصاد إلى اقتصاد أكثر كفاءة مرتبط بالاقتصاد العالمي ومساهم في العملية الإنتاجية الدولية.

أما إذا كان الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحصول فقط على موارد مالية فيظل، على أهميته، ذو أثر محدود. ومن هنا تأتي أهمية السياسة الاستثمارية للدولة وأهمية أن تكون هذه السياسة جزء من السياسة الاقتصادية الكلية وضمن استراتيجية التمويل الاقتصادي والالتحاق بركب الاقتصاد العالمي، وليس سياسة محدودة الأهداف متواضعة تنحصر في توفير الموارد المالية، على الرغم من أهميتها.

نظرا للوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الدول النامية من ضعف التمويل وارتفاع المديونية الخارجية والعجز في موازين مدفوعاتها، وسعيا منها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية واللحاق بركب الدول المتقدمة، تزايد اهتمام الدول النامية بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويظهر ذلك الاهتمام من خلال مناخها الاستثماري وتقديم المزايا والتسهيلات المشجعة له، ومن بين الدول النامية التي سارت في هذا الاتجاه الجزائر، بالرغم من كل المبررات التي أدت إلى البحث عن الشراكة الأجنبية، إلا أن هناك جدل قائم بين مؤيد ومعارض للاستثمار الأجنبي، فالجزائر بلد نامي عرف عدة تقلبات واضطرابات اقتصادية

حادة ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية وضعف القدرة التمويلية في ظل الاعتماد على النفط كمورد اقتصادي واحد، مما دفع دول المغرب العربي إلى البحث عن حلول مصادر تمويل أخرى، بداية من الانتقال من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وتماشيا مع ذلك تبنت دول المغرب العربي سياسة الانفتاح نحو الخارج وتعديل القوانين التي تخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ووضع جملة الإجراءات التحفيزية ومنع التسهيلات اللازمة لذلك.

1- إشكالية البحث:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في المغرب العربي ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم بناء إستراتيجية تقوم على الصادرات من أجل تفعيل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي ؟

-هل زيادة الصادرات تؤدي الى الاستفادة من فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي؟

2- الفرضيات:

استنادا إلى الإشكالية الرئيسية للدراسة تم تقديم بعض الفرضيات والتي تتشكل من الفرضية الرئيسية ومجموعة من الفرضيات الفرعية.

الفرضية الرئيسية:

-تؤثر الصادرات تأثيرا إيجابيا على الإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي.

الفرضيات الفرعية:

- هناك عدة إستراتيجيات تعتمد عليها دول المغرب العربي في تفعيل الصادرات لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تؤدي زيادة الصادرات إلى الإستفادة من فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي.

3- أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع من خلال:

- الاهتمام المتزايد بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

- تقديم معلومات تساعد في سياسة تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي من أجل تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية الإقتصادية.

- يشكل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كونه من الموضوعات الجديدة نسبية.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

- تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي.

- مقارنة السياسات والخطط التي تضعها المغرب العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– محاولة إضافة شئ جديد إلى الدراسات السابقة في هذا الميدان.

– تحديد مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع القيمة الاقتصادية للبلد.

– تحديد الصعوبات والعوائق التي تميز مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي.

أما في الجانب العملي فإن الدراسة تسعى إلى التوصل إلى التوصيات والاقتراحات التي تساهم في زيادة الوعي بأهمية تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي ودوره في تحسين وزيادة قوة اقتصاد المغرب العربي.

5- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

بغرض الإلمام بجوانب البحث والإجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات، فقد اعتمدنا على:

– **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك من خلال إبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى عرض وتحليل بعض الجداول المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي وكذلك الصادرات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

– **المنهج التاريخي:** تم اعتماده من أجل استعراض لمحة عن الاقتصاد والتطور التاريخي لقوانين الاستثمار في بالاستثمار الأجنبي المباشر.

6- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:

– إعجابنا بالموضوع لكونه موضوع حيوي خارج عن المواضيع الروتينية المعتادة .

– الأهمية البالغة الأهمية تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي كأحد المصادر الأساسية لتحقيق وتحسين الاقتصاد المغربي في ظل توالي الأزمات المالية.

– تنمية المعارف الشخصية في موضوع الاقتصاديات الريعية ومدى التحديات والفرص الإقلاع اقتصاديات هذه الدولة في ظل الموارد والمؤهلات المتاحة.

– الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.

– الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف التطورات والتحولات المتلاحقة.

– الرغبة في إضافة مرجع جديد للدارسين والباحثين في هذا المجال.

7- إطار الدراسة:

يتكون إطار الدراسة من:

– **الإطار المكاني:** تم إجراء الدراسة على مستوى دول المغرب العربي من خلال دراسة قياسية للصادرات والإستثمار الأجنبي المباشر .

– **الإطار الزمني:** تم تحديد فترة الدراسة من 2010 إلى 2019 .

– **الإطار الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي لمرحلة 2010-2019.

8- صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهت البحث ما يلي:

– تشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

– قلة المراجع بالدرجة الأولى حول موضوع البحث المتعلق بالمغرب العربي مما أدى إلى النقص في المعلومات.

9- هيكل البحث:

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة بالبحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة عامة وثلاثة فصول وخاتمة.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ثم المبحث الثاني إلى ماهية الصادرات ثم تطرقنا في المبحث الثالث إلى علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في دول المغرب العربي خلال الفترة 2010- 2019وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي ثم المبحث الثاني إلى الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر وفي المبحث الثالث تناولنا معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية وحصيلتها من الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول

الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

تمهيد:

تتسم البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة باحتدام التنافس بين الدول المتقدمة والنامية على حد السواء على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولأنها تشكل أحد أهم وسائل تنمية وتنويع الموارد المالية ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتوفير مناصب الشغل وغيرها، وتعتبر من المتغيرات المؤثرة في تطور الدول ونموها ومؤشرا على انفتاح الاقتصاد وقدراته على التكيف مع التطورات العالمية خاصة في ظل سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة السلع الخدمات والتدفقات المالية.

وتختلف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة إلى أخرى ويتوقف ذلك على عوامل متعددة بعضها اقتصادي وتسويقي والبعض الآخر قانوني وسياسي، ونظرا لاهتمام الدلو خاصة النامية منها بمناخ الاستثمار وتحسين محددات جذبه بدافع الاستفادة من مزاياه، تعددت أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، منها الاستثمارات القائمة بدافع الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في البلد المضيف، ومنها الاستثمارات المصنفة على أساس معيار الملكية والشراكة.

وقبل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كان لابد لنا أولا أن نعرج إلى آراء وتعريفات الباحثين والاقتصاديين في محاولة إيجاد مفهوم دقيق وواضح للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له ثم الوصول إلى محدداته وأشكاله التي تفتح المجال أكثر للاستفادة منه، الأمر الذي أكد على أهميته والاهتمام به من قبل الاقتصاديين والمفكرين.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للمكانة التي يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في اقتصاديات الدول المضيفة، والمزايا التي يتمتع بها، تم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، النظريات المفسرة له، وأهم محدداته وأشكاله.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار

"إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونماه". [1]

"أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشأن إيراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه: عبارة عن الإضافة الجديدة للمنتجات الإنتاجية أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح" في حين عرفه آخرون بأنه: "عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية".[2]

كما يعرف أيضا على أنه: "النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة لمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة".

[1] موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لإحداث تعديلات، الجزائر، دار مدني، 2006، ص 10.

[2] عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 1425-2008، ص 122.

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

انطلق الاستثمار الأجنبي المباشر من كونه عملية استثمار بسيطة بمفهوم اقتصادي لظاهرة أو نشاط اقتصادي إلي أن وصل مفهومه إلى مستوى عالمي ليصبح أداة تمويل دولي ذات أهمية كبيرة ومطلوبة عالمية.

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من أصعب ما يواجه الباحثون في هذا الميدان وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف نظرة كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة له. لذلك سنحاول إظهار أهم التعاريف التي جاء بها الباحثين الاقتصاديين في هذا الصدد.

فمن جهة يعرف أنه: "هو كل استخدام يجري من الخارج، لموارد مالية يملكها بلد من البلدان.[1]

ومن نفس الجانب، تعرفه المنظمة العلمية للتجارة (OMC) أنه: "الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات". [2]

ويعرف في هذا الجانب على أنه: "الاستثمار في موجودات دولة أخرى ويتم ذلك من خلال تأسيس الشركات أو الاندماجات في شركة وطنية باختصار أي موجودات الشركة الأم في

[1] مبارك سلوس، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 115.

[2] يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جوان 2008، العدد الثالث، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، ص 163.

دولة مضيفة". كما يعرف بأنه المال الوافد على دولة غير دولته والمستخدم مباشرة للغرض الذي قدم من أجله، وفق للقوانين الوطنية الدولة المضيفة.[1]

أما من جهة إدارة المشروع والملكية، يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه:" تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع".[2]

ويعرف كذلك أنه: "حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما، في مشروع مقام في اقتصاد آخر".[3] وعرف صندوق النقد الدولي كما يلي: النوع من أنواع الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هذا الحصول كيان عون اقتصادي المقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة لمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويعتبر مباشرة إذا كانت مشاركة المستثمر الأجنبي أكبر أو تساوي 10% .[4]

مما سبق يمكننا القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل، يتم خارج حدود البلد الأصلي، يعطي لصاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع بهدف تحقيق الأرباح العوائد التي تغطي تكاليف الاستثمار.

---

[1] محمد يعقوبي وتوفيق تمار، آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الدول العربية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات حالة الجزائر والدول النامية، الجزائر، جامعة بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 21.

[3] أميرة حسب الله محمود، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005-2004 ، ص 44.

[4] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة جديدة إذا أخذناها مقابل التجارة الدولية في العلاقات الدولية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، على سبيل المثال كان الاستثمار الأجنبي المباشر في المرتبة الثالثة بين تدفقات رأس المال خلال عقد الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي، عندما كانت المساعدة وقروض البنوك التجارية أكبر، ولكن أهمية ودور الاستثمار الأجنبي ظهرت في التكامل العالمي الذي نمي في الماضي القريب، على سبيل أن النمو الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في عقد التسعينات من القرن الماضي وعبر الزمن منذ عام 1970 قد جلب درجة تكامل أكبر في الاقتصاد العالمي مما لو كانت التجارة الدولية لوحدها، والأكثر أهمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قد نمى بمعدل أسرع من نمو الصادرات منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي.[1]

عرفت التسعينات تزايد ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث يلاحظ أن التدفقات تزايدت من 202 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى 1271 مليار دولار أمريكي سنة 2000. إن تدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الخمس المقبلة يحتمل جدا أن يكون نسقها مرتفع نوعا ما، كنتيجة للنمو العالمي المزدهر إضافة إلى ارتفاع وتيرة العولمة المالية في أنحاء مختلف المناطق الجغرافية العالمية والتكتلات الاقتصادية المختلفة في العالم. كما أن هذه التدفقات ستكون مرتبطة إلى حد ما بالضغوطات وكذلك التحسينات في مجال المنافسة على مستوى بيئات العمل في أكثر الدول. إلا أن الأخطار الجيوسياسية والتنظيمية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وكذا مستجدات الأزمة العالمية الحالية ستعيق نوعا ما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر حالة من النمو الكبير، فإن أشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى بدأت تتلاشى. فالمساعدات الدولية كانت تمثل مصدرا هاما للتمويل

[1] محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 148.

الخارجي للدول النامية في الستينيات؛ أما الآن فهي في تناقص مستمر وتمثل أقل من ربع رأس المال الدولي؛ أما القروض المالية التجارية والتي كانت المصدر الرئيسي، لتدفق رأس المال خلال السبعينات تأكلت خاصة بعد أزمة المديونية العالمية خلال الثمانينيات لاسيما في أمريكا اللاتينية.

أما الاستثمار الأجنبي الغير مباشر في البورصات العالمية، والذي شهد ثورة خلال ثمانينات وحتى منتصف التسعينات في بورصات الدول النامية، لا يزال يشكل أهمية ولكنه مصدر غير مستقر، ويتضمن قدرا من الخطورة كما حدث بالمكسيك ودول شرق أسيا، فإن مصدر التمويل الخارجي الوحيد المرحب به هو الاستثمار الأجنبي المباشر. [1]

وقد تدفع مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر، الكثير من الدول إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي على الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، وهذا ما بقي مسيطرا لعدة سنوات. ومن تم تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للمكاسب التي يحققها للدول المضيفة يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

– يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.

– كما أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري.

– يساهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على إيرادات ضرائب البلد المضيف.[2]

[1] مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2001، المجلد 38، العدد رقم 2، ص 07.

[2] الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2000، تشجيع الروابط، ص 8.

– يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص في الادخار الوطني، الذي يمكن أن تعاني منه الدول المضيفة وذلك لتمويل التنمية، في حين يساهم في التنمية قطاع التصدير، كمساهمة في صادرات دول شرق آسيا وصين على وجه الخصوص.

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، مثال الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل ميكروسوفت وموتورولا.

المطلب الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي للاستثمار الأجنبي

مجموعة من الأهداف تخدم مصالح كل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبي نذكرها فيما يلي: [1]

– يسعى كل بلد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصالحه من خلال جذبه للاستثمارات الأجنبية ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

– المساهمة في التخلص والتخفي من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية.

– الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريعه واستثماراته.

– زيادة معدلات الاستثمار، ومن خلالها زيادة وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

– المساهمة في زيادة الصادرات أو التقليل من الواردات أو كلاهما معا حسب نوع الاستثمار الأجنبي، وهو ما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

[1] سالكي سعاد، 2010–2011، دور السياسات المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 73.

المبحث الثاني : ماهية الصادرات

يشتمل الفكر الاقتصادي على العديد من الآراء والأفكار التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة، واعتبرته من بين أهم مقومات وأسمى النمو ومن محدداته الرئيسية.

وعليه سيشتمل هذا المبحث على المفاهيم العالمة المتعلقة بالتصدير، بدءا من مفهوم التصدير وأهميته وصولا لأنواع التصدير واتجاهات سياسته.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته.

أولا : مفهوم الصادرات

ويمكن توضيح مفهوم التصدير من خلال التعاريف التالية:

1) يعرفه عبد المهدي عادل .

2) بأنه «عملية تقوم على بيع وإرسال سلع أو خدمات وطنية إلى الخارج ».

3) يعرف فؤاد مصطفى محمود [1] التصدير على أنه « بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى سوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها .

4) يعرف M.montousse[2] الصادرات بأنها مداخيل بالعملة الصعبة»

5) يعرف P . Paulet .[3] التصدير بأنه «عملية بيع السلع والخدمات لدول أخرى».

---

[1] عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت، 1980 ، ص 141.

[2] مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد علمية وعمليا، دار النهضة العربية: القاهرة، الطبعة الثالثة ، 1993، ص 235

[3] Moutousse (Marc) et Chamblay (Dominique), 100 fiches pour comprendre les sciences économiques, Breal, paris, 1994, p 203،

ثانيا : أهمية الصادرات

تعتبر الصادرات ذا أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما أعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة ، فأهميته تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم سوق الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير.[1]

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات بصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي، وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها إلى إمكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد وهذا ما يبين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني، وهو ما يؤكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس[2] ضعفها بعدم توازن موازين المدفوعات لكثير من الدول النامية، ولهذا يجب أن تعتير الصادرات وتنميها في الدول النامية من بين الأهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول.

المطلب الثاني : أنواع التصدير واتجاهات سياسته.

أولا : أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة (visibles) وصادرات غير منظورة (invisibles)، وذلك على أساس معيار كونها مرئية أو غير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية (وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة .

[1] Paulet (Jean-Pierre), Dictionnaire d'économie, Eyrolles, Paris, 1992. p 91.

[2] محمد عبد المنعم عفر وأحمد مصطفى فكري، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 98

1) الصادرات المنظورة (المرئية):

وتشمل السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين في دولة أخرى، وتنتقل إليهم عبر الحدود وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت بصر رجال الجمارك حيث يمكنهم مشاهدتها ومعاينها ويحصونها في سجلاتهم.

2) الصادرات غير المنظورة (غير المرئية):

وتشمل خدمات عدة وتتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج، وتتمثل في خدمات النقل، التأمين، السياحية، كذلك تشمل النفقات الدبلوماسية، مدفوعات البريد والهبات..... الخ، زد إلى ذلك تصدير رؤوس الأموال والذي يمثل انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى أخر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي،[1] ويتم هذا التصدير بعدة طرائق منها إصدار أو شراء أوراق تجارية أو التزامات أو أسهم أجنبية، منح قروض لتمويل شركات تابعة في الخارج.[2]

3) الصادرات المؤقتة:

وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومن جملتها : المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية :

- مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج.

[1] نشأت علي عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 66.

[2] بشير محمد علية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت: 1995، ص ص 110-111.

- إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.[1]

ثانيا: اتجاهات سياسة التصدير

إن المواقف والآراء المتعددة في إطار تطبيق سياسة التصدير تتضمن اتجاهين أساسيين.

1) الاتجاه الحر:

وتأسس على يد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسها أدم سميث وأنصاره بحيث تعتبر أن الفرد هو المنظم للحياة الاقتصادية وهو الركيزة الأساسية في تسيير النشاط التجاري، وذلك تحت شعارهم المعروف " دعه بعمل دعه يمر" أي من دون أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبمفهوم آخر فإنه حسب هذا الاتجاه يجب رفع كل القيود التي من شأنها أن تعرقل سير المبادلات التجارية.

2) الاتجاه الإحصائي:

وهو المتميز بسيطرة الدولة على النظام الاقتصادي، ومن ثم فإن النشاط التجاري في هذه السياسة بخضع لسيطرة الدولة وتبعا للخطة التي ترسمها هذه الأخيرة في التصدير والاستيراد، والملاحظ من خلال هذا الاتجاه أن الدولة تقوم بفرض بعض القيود (حيث تعتبر التعريفة الجمركية والقيود الكمية على الواردات أو ما يسعى بنظام الحصص من أهم هذه القيود على الاستيراد من أجل حماية المنتوج الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.[2]

[1] نعيمي فوزي، التجارة الدولية ، دروس في قانون الأعمال الدولي ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، أكتوبر 1999، ص 68.

[2] نعيمي فوزي، المرجع السابق، ص 34.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

الفرع الأول : الدراسات العربية

-دراسة طوير أمال، مختاري عبد الجبار، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2018 :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد قسمت هذه الدراسة إلى جانبين جانب نظري يتضمن دراسة نظرية لكل من الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات ،أما الجانب التطبيقي فبعد إختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Ardu، وذلك بعد دراسة إستقرارية كلا المتغيرين فقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وذلك يعني أن الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثير طويل الأجل على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر .

كما توصلت الدراسة أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر على الصادرات خارج قطاع المحروقات تأثيرا طرديا في الجزائر وذلك في المدى الطويل أي أنه كلما ارتفعت الإستثمارت الأجنبية المباشرة زادت الصادرات خارج قطاع المحروقات ، وذلك دائما في المدى الطويل أي بعد عدة سنوات.

-دراسة قادري محمد الطاهر ، شيلق رابح ،بن علية عبد القادر : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في ترقية الصادرات :

هدفت هذه الدراسة الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 وقد تم تقدير أثر الإستثمار الأجنبي على الصادرات خارج قطاع المحروقات بطريقة المربعات الصغرى حيث توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في مستوى تدفق الإستثمارات الأجنبية كان له الدور في زيادة

الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث قدرت مرونة دالة الصادرات خارج قطاع المحروقات بـ0.6 مما يدل على التسهيلات الكبيرة التي تخصصها الجزائر في جانب نفقات التجهيز كما توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من بينها ضرورة توفير المناخ الملائم والداعم لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشر وذلك لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

-دراسة قلوح عبد الحكيم، بن براهيم الغالي ، دور المحفزات الإقتصادية الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

تسلط هذه الدراسة الضوء على بعض المحددات الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر ودورها في ترقية الصادرات غير النفطية للجزائر خلال الفترة 1993-2017 وقد تم تحديد ثلاث متغيرات مستقلة أساسية وهي سعر الصرف، الإنفاق العمومي ، والناتج المحلي الإجمالي والنتائج المتحصل عليها تتمثل في الإقرار بفاعلية هاته المتغيرات في التخلص من التبعية الإقتصادية لقطاع المحروقات وتبنيها كجزء من سياسة إقتصادية متكاملة .

- **دراسة (جمال محمود عطية عبيد، 2002):** تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، قامت الدراسة بقياس تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1978-2000)، حيث تم القياس على المستويين الأول على المستوى الوطني باستخدام متغيرات اقتصادية كلية (متوسط إنتاجية العامل، الصادرات، الواردات، الاستثمار المحلي، معدل النمو الاقتصادي)، أما الثاني فكان على المستوى القطاعي باستخدام عدة متغيرات (متوسط إنتاجية العامل الاستثمار المحلي، معدل النمو على مستوى القطاعات)، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر بفعل التكنولوجيا المصاحبة له، كما كان هناك تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في السنة

السابقة على الصادرات أما بالنسبة للواردات فقد كان التأثير سلبية، وقد تحققت علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، أما على المستوى
القطاعي فقد توصلت الدراسة لعدم معنوية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الزراعي، بينما تحقق أثر إيجابي في قطاعي الخدمات والصناعة.

-**دراسة (زياد محمد أبو ليلى ،2003)**: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، والتي هدفت إلى قياس تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة 1976-2003، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي في الأردن، وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات والناتج الإجمالي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه أحادي من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

- **دراسة (هيثم أحمد إبراهيم الخشمان، 2006)**: مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح: حالة الأردن للفترة 1970-2004، لقد هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الانفتاح الاقتصادي باستخدام ثلاثة مقاييس للانفتاح (وهي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي ونسبة الصادرات إلى إجمالي الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى نسبة مؤشر الأسعار العالمية إلى المؤشر المحلي الخاص بالسلع الصناعية على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للأردن خلال الفترة 1970-2004.

وتبرز مشكلة الدراسة من الحاجة إلى معرفة السياسة التجارية المناسبة لجيني أفضل الثمار من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتمد الدراسة على طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للوصول إلى هذا الهدف، وتشير نتائج اختبار استقرار البيانات إلى استقرار جميع المتغيرات المستخدمة عند الفرق الأول. وبعد تقدير معادلات التكامل المشترك تبين أن هناك علاقة موجبة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتداخل بين الاستثمار الأجنبي المباشر

والإنفاق الاقتصادي حسب مقياسين من مقاييس الانفتاح التي تم استخدامها، بالإضافة إلى ذلك أشارت نتائج الدراسة إلى زيادة حجم التجارة الخارجية يؤدي إلى تثبيط مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وتوصي الدراسة إلى ضرورة دعم الصناعات المحلية الزيادة تنافسيتها فضلا على تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تتم في القطاع الصناعي.

- **دراسة (محمد مطرود السميران، 2008):** قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل الآثار المباشرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من 1981 إلى 2006، وذلك بتطبيق طريقة الانحدار الذاتي وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية قد توجهت نحو قطاع الصناعة مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار الأردني خلال تلك الفترة، كما بينت الدراسة أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأردن وله دور ايجابي، مما سينعكس على مستوى معيشة المواطن. كما أن التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المحلية تطور رأس المال البشري، الصادرات ، تطور المؤسسات المالية والوسيطة) كان ايجابيا وساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توسع عمليات الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة والاهتمام بتطوير رأس المال البشري مع التركيز على التدريب الذهني والسلوكي لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة، والسعي إلى التوسع في توقيع الاتفاقيات الاقتصادية على المستويات كافة من أجل فتح آفاق رحبة لغزو المنتجات المحلية للأسواق الخارجية.

-**دراسة (رفيق نزاري، 2008):** الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة: تونس والجزائر والمغرب، حيث هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في كل من المغرب وتونس والجزائر خلال الفترة 1991-2005 وذلك وفقا النموذج النمو الداخلي الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على النمو الاقتصادي في المغرب تأثير إيجابيا لكنه بشكل ضعيف، ويعزى ذلك لارتباط مصادر تلك الاستثمارات بعمليات الخوصصة التي انتهجتها الدولة والتي شملت شركات صناعة وتكرير البترول وشركات الكهرباء وشركات الاتصالات وامتدت إلى شركات صناعة السيارات وقطاع السياحة والملاحة الجوية والقطاعات المالية، في حين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس تأثيرا سلبيا، ذلك لأن التكنولوجيا المصاحبة لتلك الاستثمارات لا تعتبر حديثة بالنظر إلى تركز تلك الاستثمارات في قطاعات وصناعات تقليدية كالنسيج، و بالتالي هي لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة، أما بالنسبة الجزائر فقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابيا على النمو الاقتصادي وذلك راجع إلى تركز نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة من خلال الاستثمار في مشروعات الاكتشاف، الإنتاج، النقل والتكرير رغم التحسن الذي شهدته قطاعات أخرى كالاتصالات والصيدلة والصناعات الغذائية قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع السياحة.

- **دراسة (بلال بوجمعة، 2013):** سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف، بالإضافة إلى دورها في تنمية الصادرات غير النفطية باستخدام السلاسل الزمنية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا في النمو الاقتصادي، إذ تبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، كما توصلت الدراسة إلى نفس النتيجة بالنسبة للصادرات غير النفطية، ولقد أوصت الدراسة بأهمية استفادة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من المزايا التي يوفرها اندماج الجزائر ضمن اقتصاد المعرفة.

- **عبد القادر بابا:** سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة الدكتوراه، فرع التخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2003- 2004، حيث عالج دراسة سياسة الاستثمارات المحلية في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية الاقتصادية، وقد توصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بسمة التركز على كافة المستويات الدولية والقطاعية والإقليمية وعلى مستوى الشركات العابرة للقوميات، خاصة في السنوات الماضية، وأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم في ظل التحرير وثورة الاتصالات والمعلومات والتطور التكنولوجي لا يمكن أن يتم وفق المزايا النسبية التقليدية وسياسات التحرير الموجه للخراج فحسب، وأن ضالة نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تحصل على أقل من 03 % من هذه التدفقات.

- **دراسة جمال بلخياط:** جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2014-2015، حيث عالج إشكالية محولة تفسير أسباب حدوث النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم المتغيرات الاقتصادية وتحديد مصادره والعوامل المؤثرة فيه وكيفية استدامته والبحث في أسباب تباين معدلات النمو ومستويات الدخل بين دول العالم المختلفة، وقد توصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عنصرا هاما من عناصر النمو الاقتصادي، وأن هناك تحول جدري في طبيعة التدفقات الاستثمارية العالمية بتزايد حصة البلدان النامية من التدفقات الإجمالية وتراجع نصيب الدول المتقدمة خاصة مع توالي حدوث أزمات النظام الرأسمالي، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في عملية التنمية من خلال التكنولوجيا المصاحبة له إن أحسنت هذه الدول استيعابها واستغلالها في العمليات الإنتاجية.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

الدراسة التي قام بها " Rahman, Mohammad Mafizur, Shahbaz" مارس 2011 بعنوان " Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan"

والتي تهدف إلى قياس أثر الواردات وتدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1990-2008، وقد دلت النتائج على جود أثر إيجابي ومعنوي للواردات وتدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية قوية من الواردات وتدفق رأس المال الأجنبي باتجاه الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي.

-الدراسة التي قام بها "Marouan Alaya" (م ارس 2004) بعنوان"

Investissement Direct Etranger et Croissance Economique"

والتي تهدف إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة بين 1973-2000، حيث استنتج أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تركزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج.

- دراسة (THaalbi Ines، 2013)، تحت عنوان :

Déterminants et impacts des IDE sur la Croissance économique en Tunisie

تهدف هذه الأطروحة إلى تحديد الشروط اللازم توفرها حتى تكون سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ذات أثر إيجابي على معدلات النمو، حيث اعتمدت الدراسة على نظرية النمو الداخلي لدراسة حالة تونس خلال الفترة (1970-2009)، وتم تقدير وتحليل نتائج ستة معادلات قصد تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

والتعرف على الشروط اللازمة التي تضمن تحقيق أفضل أثر غير مباشر لهذا النوع من الاستثمار. وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعد إيجابيا و ذو معنوية إحصائية، أما بالنسبة إلى تأثيره على الاستثمار المحلي ونقل التكنولوجيا فقد كان إيجابيا، بينما حقق أثر سلبي على الصادرات. وأوصت الدراسة بضرورة تأهيل الموارد البشرية، والعمل على بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير مناخ الاستثمار وتوفير الأرضية لتحقيق الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تحاول قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على أكثر من نموذج واحد، بالإضافة إلى التعمق في عرض النظريات المفسرة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لأن الدراسات السابقة تميزت بعرض مختصر لها، كما أنها حسمت الجدال الدائر لصالح الفريق الذي يروج إلى حجم الآثار الايجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى أصبح الأمر يمثل حتمية ومعادلة بديهية تدخل ضمن دائرة القضايا غير القابلة للنقاش، بينما أثبتت الكثير من الدراسات التطبيقية وجود آثار سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في بعض الدول.

علاوة على ما سبق، فجزء معتبر من الدراسات السابقة قد أهمل إجراء الاختبارات القياسية للنماذج المتبناة، وهو ما أدى إلى إضعاف قيمة النتائج المتحصل عليها لاسيما أن تواجد مشاكل قياسية ضمن النماذج يؤثر على مصداقيتها، وعلى العكس تحاول هذه الدراسة تفادي ذلك.

- دراسة (Mahjouba ZAITER LAHIMER، 2011)، تحت عنوان :

L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économiques dans les pays en développement.

العمل عبارة عن أطروحة دكتوراه تدرس تأثر تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي للدول النامية، إذ تقسم الدراسة تدفقات رأس المال الخاص الأجبي إلى ثلاثة أشكال هي: الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض البنكية والاستثمار في المحفظة المالية، من الناحية النظرية فإن تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي تؤثر إيجابا على النمو من خلال تنويع المخاطر وتحفيز الاستثمار، أما بالنسبة للأثر السلبي فينشأ نتيجة للمزاحمة بين هذه التدفقات والاستثمار المحلي، عدم الاستقرار المالي، والمساهمة في انتشار الأزمات. وعلى مستوى الاقتصاد القياسي، فقد تم إعداد دراسة قياسية باستخدام تقنية منهج تحليل البيانات لـ : 71 دولة نامية موزعة على عدة مجموعات.

تناولت الدراسة الأولى القياسية أثر تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2007 وكانت نتائجها أكثر تنوعا، حيث أثر مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي بالنسبة لمجموع عينة الدراسة، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت أثرها أقل إجماعا في عينة الدراسة، في حين أظهرت الآثار المتعلقة بالاستثمار المحفظي أهمية إجراء التحرير التدريجي للاقتصاد، والنتائج المتعلقة بالقروض المصرفية ترتبط بمستوى التنمية في دول الدراسة. أما بالنسبة للدراسة القياسية الثانية فهي تعنى بدراسة تفاعل تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي مع التطورات المالية، الموارد البشرية، المؤسسية، والبنية التحتية؛ حيث أظهرت النتائج أن تأثير تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي يعتمد على مستوى التنمية للدول. كما بينت الدراسة وجود تأثير إيجابي كبير من خلال التفاعل بين التطوير المؤسسي والاستثمار المحفظي.

الفرع الثالث: تفريغ الدراسات السابقة

جدول رقم 01 : تفريغ الدراسات السابقة

الدراسة	المشكلة البحثية	العينة	المنهج	الأدوات	البلد	أبرز النتائج
دراسة طوير أمال 1990 – 2018	معرفة مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات		المنهج الوصفي	الملاحظة	الجزائر	أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر على الصادرات خارج قطاع المحروقات تأثيرا طرديا في الجزائر وذلك في المدى الطويل أي أنه كلما ارتفعت الإستثمارت الأجنبية المباشرة زادت الصادرات خارج قطاع المحروقات ، وذلك دائما في المدى الطويل أي بعد عدة سنوات.
دراسة قادري محمد الطاهر 2000-2013	بيان الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في		المنهج الوصفي	الإستبيان	الجزائر	ضرورة توفير المناخ الملائم والداعم لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشر وذلك لترقية الصادرات خارج قطاع

	ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر					المحروقات.
قلوح عبد الحكيم 2017-1993	المحددات الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر ودورها في ترقية الصادرات غير النفطية للجزائر		المنهج الوصفي	المقابلة	الجزائر	الإقرار بفاعلية هاته المتغيرات في التخلص من التبعية الإقتصادية لقطاع المحروقات وتبنيها كجزء من سياسة إقتصادية متكاملة .
جمال محمود عطية عبيد، 2002	قياس تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر		المنهج الوصفي	الإستبيان	مصر	هناك تأثيرا إيجابيا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر بفعل التكنولوجيا المصاحبة له، كما كان هناك تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة على الصادرات

						أما بالنسبة للواردات فقد كان التأثير سلبية، وقد تحققت علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، أما على المستوى القطاعي فقد توصلت الدراسة لعدم معنوية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الزراعي، بينما تحقق أثر إيجابي في قطاعي الخدمات والصناعة.
زياد محمد أبو ليلى ،2003	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، والتي هدفت إلى قياس تحليل أثر الاستثمار الأجنبي		المنهج الوصفي	الملاحظة	الأردن	وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي في الأردن، وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات والناتج الإجمالي، كما توصلت

	المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني					الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه أحادي من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.
هيثم أحمد إبراهيم الخشمان، 2006	اختبار أثر الانفتاح الاقتصادي باستخدام ثلاثة مقاييس للانفتاح (وهي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي ونسبة الصادرات إلى إجمالي الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى نسبة مؤشر الأسعار العالمية إلى المؤشر المحلي		المنهج الوصفي	الإستبيان	الأردن	زيادة حجم التجارة الخارجية يؤدي إلى تثبيط مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وتوصي الدراسة إلى ضرورة دعم الصناعات المحلية الزيادة تنافسيتها فضلا على تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تتم في القطاع الصناعي.

	الخاص بالسلع الصناعية على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للأردن					
محمد مطرود السميران، 2008	قياس وتحليل الآثار المباشرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن		المنهج الوصفي	الإستبيان و الملاحظة	الأردن	أن معظم الاستثمارات الأجنبية قد توجهت نحو قطاع الصناعة مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار الأردني خلال تلك الفترة، كما بينت الدراسة أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأردن وله دور ايجابي، مما سينعكس على مستوى معيشة المواطن.
رفيق نزاري، 2008	قياس أثر الاستثمارات الأجنبية		المنهج الوصفي	الإستبيان	تونس ، الجزائر،	أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على النمو الاقتصادي في

	المباشرة على النمو الاقتصادي في كل من المغرب وتونس والجزائر				المغرب	المغرب تأثير إيجابيا لكنه بشكل ضعيف، ويعزى ذلك لارتباط مصادر تلك الاستثمارات بعمليات الخوصصة التي انتهجتها الدولة والتي شملت شركات صناعة وتكرير البترول وشركات الكهرباء وشركات الاتصالات وامتدت إلى شركات صناعة السيارات وقطاع السياحة والملاحة الجوية والقطاعات المالية، في حين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس تأثيرا سلبيا.
بلال بوجمعة، 2013	دراسة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر		المنهج الوصفي	الإستبيان	الجزائر	أهمية استفادة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من المزايا التي يوفرها اندماج الجزائر ضمن

	بالجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف					اقتصاد المعرفة.
Rahman, Mohammad Mafizur, "Shahbaz	قياس أثر الواردات وتدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي في باكستان		المنهج الوصفي	الإستبيان	باكستان	وجود أثر إيجابي ومعنوي للواردات وتدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية قوية من الواردات وتدفق رأس المال الأجنبي باتجاه الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي.
" Marouan "Alaya (م ارس 2004)	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس		المنهج الوصفي	الملاحظة	تونس	ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة

						إلى تركزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج.
2013 THaalbi ، Ines	تحديد الشروط اللازم توفرها حتى تكون سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ذات أثر إيجابي على معدلات النمو		المنهج الوصفي	الملاحظة	تونس	ضرورة تأهيل الموارد البشرية، والعمل على بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير مناخ الاستثمار وتوفير الأرضية لتحقيق الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي.
2011 Mahjouba ، ZAITER LAHIMER	تأثر تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي للدول النامية		المنهج الوصفي	الإستبيان	المغرب	أن تأثير تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي يعتمد على مستوى التنمية للدول. كما بينت الدراسة وجود تأثير إيجابي كبير من خلال التفاعل بين التطوير المؤسسي والاستثمار

						المحفظي.
عبد القادر بابا 2004-2003	سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة،		المنهج الوصفي	الإستبيان	الجزائر	أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بسمة التركز على كافة المستويات الدولية والقطاعية والإقليمية وعلى مستوى الشركات العابرة للقوميات، خاصة في السنوات الماضية، وأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم في ظل التحرير وثورة الاتصالات والمعلومات والتطور التكنولوجي لا يمكن أن يتم وفق المزايا النسبية التقليدية وسياسات التحرير الموجه للخراج فحسب، وأن ضالة نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تحصل على أقل من 03 % من هذه التدفقات.

جمال بلخياط 2015-2014	جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب		المنهج الوصفي	الإستبيان	الجزائر – المغرب	أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عنصرا هاما من عناصر النمو الاقتصادي، وأن هناك تحول جدري في طبيعة التدفقات الاستثمارية العالمية بتزايد حصة البلدان النامية من التدفقات الإجمالية وتراجع نصيب الدول المتقدمة خاصة مع توالي حدوث أزمات النظام الرأسمالي، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في عملية التنمية من خلال التكنولوجيا المصاحبة له إن أحسنت هذه الدول استيعابها واستغلالها في العمليات الإنتاجية.

المبحث الثالث: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالصادرات

هناك علاقة طردية بين حجم الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، لان زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة تدفق رأس المال الأجنبي الى داخل البلد، ولاسيما أن التعاملات الخارجية لأي بلد تتم العملات الأجنبية وبالعكس في حالة الاستيراد، فزيادة الاستيراد يؤدي الى تدفق رأس المال الى الخارج.

هناك رأيان متداولان في أدبيات التنمية الاقتصادية فيما يخص العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.

المطلب الأول: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الصادرات

تساهم الشركات متعددة الجنسية دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في الدول النامية، وهناك أسباب ودوافع لدى هذه الشركات تعمل على نقل وتوطين بعض الصناعات في البلدان النامية، ونلاحظ قبولا متزايدة على الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية التي تتبنى إستراتيجية التوجه التصديري، وهناك المنافع المتحققة للدول النامية من جراء ذلك، تتمثل في تقليل كلفة حصولها على التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها وممارسة العمل بها وفتح أسواق الدول النامية ملون نشاط الشركات ذات النشاط الدولي، وقيامها أيضا بتسويق المنتجات في السوق العالمية. [1]

إن المشكلة الرئيسة لدى الدول النامية يرجع الى تعاملها مع الشركات متعددة الجنسية ذات النشاط الدولي، وتكمن في كيفية الاستفادة من النواحي الإيجابية لنشاطها مردون الوقوع في شرك التبعية الذي ينشأ من خلال شركات دولية النشاط أسلوب الإنتاج المعد للتصدير.

وفي دراسة للبنك الدولي عن الصادرات إشارة واضحة إلى أهمية الصادرات بوصفها عاملا مهما لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مدعمة بنتائج البحوث التجريبية السابقة ومنها دراسة

[1] www.rezgar.Com

John و Sen اللذين وجدا أن التصنيع لغرض التصدير هو من أهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

وتعد الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص محدد مهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير (Export–Oriented)، وناقشت اغلب الدراسات فيما إذا كانت الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل أم العكس وضمن دراسة تجريبية لمنظمة اليونكتاد أشارت الدراسات التجريبية،ومنها دراسة (لايمر) عام 1985 الى وجود علاقة سببية متعاكسة بين حجم الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ، وان الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأقطار التي تتمتع بمعدل عال من الاستثمار الأجنبي الداخل.[2]

وتشير دراسة Pain و Wakelin عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار الاتحاد الأوربي للمدة 1977–1982 وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS الى أن الصادرات تؤثر بشكل إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

المطلب الثاني: أثر الصادرات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يتجه الى القطاع الإنتاجي الذي يكون فيه العائد الحدي أعلى مقارنة بسائر القطاعات الإنتاجية الأخرى .[4]

ولقد أوضحت الدراسات التطبيقية في الدول النامية إرتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقق النمو الاقتصادي ونمو الصادرات في دول جنوب آسيا.

[1] World Bank, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington. 2004 www.worlbank.org. p3.

[2] -98 UNCTAD/DTCI, UN, The Nature of Transnational Corporations, Journal of Transnational Corporations, vol. 1, No. 2, New York.

[3] P.S. Andersen and P. Hainaut, "Foreign Direct Investment and Employment in the Industrial Countries," www.bis.org/pobl/ work61.htu1998 ،.p23

[4] Panama Mallampally and Karl P. Sauvant, "Foreign Direct Investment in Developing Countries, Finance and Development," 1999 www.lmf.org/external/pubs/ft/fandd,p 3،.

بصفة خاصة، وهذا ما يؤهلها للاندماج في عملية العولمة وتقسيم العمل الدولى.

ومن الفوائد التي تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة الصادرات، أنه من خلال تنمية الصادرات يمكن للدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها، ويمكن لهذه الدول من الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية.

إن تشجيع الصادرات يؤدي الى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية، وبذلك يمكن أن يؤدي تشجيع الصادرات إلى تدعيم التخصص والى زيادة الإنتاجية. أيضا فان تشجيع الصادرات يعمل على فتح أسواق

جديدة للمنتجات الوطنية وهذا يؤدي بالتالي الى الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.

إن التوسع في التصدير يؤدي الى تنشيط الاستهلاك المحلي ، لأن إرتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية، وبذلك ينشط المنتجون لتقليد المنتجات الأجنبية. ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز الاستثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة.

ويمكن لزيادة الصادرات أن تسهم وبنشاط وفعالية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية.

وتتفاعل جميع العوامل المذكورة بقوة وتحفز على استثمارات إضافية وتشجع التصدير والاستهلاك أيضا، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي.[1]

إن وجود ما يسمى بالآثار الإيجابية للتصدير يتوقف على حالة الاقتصاد القومي ودرجة نموه ونوعية سياسة التنمية المتبعة . وتوجد نماذج مختلفة للتنمية تتحيز أو تتميز بالاتجاه نحو التصدير، ففي الدراسة التي أجراها Balassa حول العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في نحو 12 دولة نامية، فقد استنتج انه في المدة 1960-1973 كان معامل

[1] أموري هادي كاظم، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، مطبعة التعليم والبحث العلمي، بغداد، 1988 ، ص 48.

ارتباط سبيرمان Spearman Rank orrelationبين نمو الصادرات و نمو الناتج القومي يبلغ 0,67 في القطاع الزراعي، وبلغت 71، في قطاع الصناعة ، وبلغ 89، و للاقتصاد القومي ككل . وفي المدة نفسها بلغ معامل ارتباط الصادرات بالناتج الصافي للصادرات 0.79 في الصناعة و 77، للناتج القومي الكلي، وهذا يعد انعكاسا للأثار غير المباشرة للصادرات ويعد Balassa من المتحمسين لإستراتيجية تشجيع الصادرات، وهو يرى أنها تفضل على إستراتيجية إحلال الواردات في أنها تؤدي الى توزيع الموارد بطريقة أفضل كما أنها تعمل على ضمان التشغيل الأفضل للطاقات الإنتاجية المتاحة والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، وتحسين الطرق الفنية للإنتاج بسبب المنافسة الدولية.

الفصل الثاني

الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في دول المغرب العربي

المبحث الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ممارسة المال الأجنبي النشاط في بلد آخر، حيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسته لسيطرة وإشراف مباشرين على نشاط المشروع. حيث يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة 10% أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.

المطلب الأول : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تونس والمغرب

حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2014 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنة 2013 ارتفاعا بنسبة 9% لتصل إلى 1.45 تريليون دولار بعدما أن انخفضت بنسبة 18% سنة 2012 حيث وصلت إلى 1.3 تريليون دولار. بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية سنة 2013 رقما قياسيا جديدا بقيمة 778 مليار دولار بنسبة 54% من التدفقات العالمية، منها 6.2% فقط حصة الدول العربية بقيمة 48.5 مليار دولار والتي مثلت 3.3 % من إجمالي التدفقات العالمية".

أما فيما يخص دول المغرب العربي، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2013 في كل من الجزائر بنسبة 12.8 % والمغرب بنسبة 23.09 % وهي نسبة معتبرة مقارنة بالجزائر وهذا يدل على أن للمغرب أداء جيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالجزائر وتونس التي شهدت انخفاضا في حجم هذه التدفقات النفس السنة بنسبة 31.66 % ويبدو أن الأمر راجع للأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها تونس في السنوات الأخيرة. والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاثة:

الجدول رقم (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي (مليون دولار).

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس
2000	280.1	422	277.9
2001	1107.9	2807	486.5
2002	1065	480.7	820.8
2003	638	2314.5	583.6
2004	882	689.4	163.9
2005	1145	4165	178.3
2006	1887.6	5244.9	8330
2007	1742.9	2804.5	3161.6
2008	2632.1	1248.7	6275.8
2009	2746.4	7195.1	8168.7
2010	2301	9157.3	1512.5
2011	2581	4256.8	1147.8
2012	1499	4272.8	2160.3
2013	1691	5335.8	1095.6
2014	1488	3582.3	1060.3
2015	587.3-	3200	1002
2016	1635.00	2157.15	855.00
2017	1232.3	2686.0	880.8
2018	1466.1	3558.9	1035.9
2019	1381.9	1599.1	844.8
2020	1.126.71	1.762.99	592.17

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

فمن خلال تتبع حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر والمغرب وتونس خلال السنوات الأخيرة، نلاحظ أن الأرقام كانت متقاربة نسبيا بين هذه الدول، وشهدت تذبذبا من سنة إلى أخرى بين الارتفاع والانخفاض، وكانت محمل هذه التدفقات ضئيلة جدا مقارنة بإمكانيات هذه الدول، فلم تمثل هذه التدفقات في محملها سوى 12.67 % من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية سنة 2013 و14% منها سنة 2014، كما نلاحظ تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كل من الجزائر وتونس خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، خاصة الجزائر التي تراجعت بشكل رهيب إلى قيمة سالبة بمقدار 587.3 مليون دولار سنة 2015 جراء عملية تصفية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ارتفعت بشكل واضح في المغرب إلى أعلى مستوى لها خلال الفترة (2015-2019) ففي سنة 2015 بلغت قيمة التدفقات إليها حوالي 3.2 مليار دولار بما نسبته 7.9 % من إجمالي التدفقات العربية وهو رقم جيد.

الجدول رقم (3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي للفترة 2017-2018-2019.

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس	مصر
2017	1232.3	2686	880.8	7408.7
2018	1466.1	3558.9	1035.9	8141.3
2019	1381.9	1599.1	844.8	9010

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، العدد ثلاثون، الكويت، 2019، ص 119.

وفي هذا الشأن، أظهرت دراسة حديثة صادرة عن منتدى البحوث الاقتصادية (Ben Jelili, Chemingui and 2020)، أنه سيكون لجائحة ''كوفيد-19 آثار سلبية قوية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، بسبب هذه الجائحة وتطورات أسواق النفط العالمية. كما قدرت الدراسة أن الخسائر الإجمالية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية ستتراوح بين7.1و17.2مليار دولار خلال المستقبل القريب، وهو الأمر الذي تتوقع معه الدراسة أن يكون له آثار سلبية اقتصادية واجتماعية على العديد من الاقتصاديات العربية.

كما أظهرت هذه الدراسة أن التوزيع القطاعي للخسائر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون غير متكافئة من حيث الحجم، حيث أنه من المرجح أن تتأثر قطاعات معينة على وجه التحديد من تداعيات الجائحة بصورة شديدة، مثل قطاعات الصناعة والتعدين، يليها البناء والتعليم. وخلصت الدراسة إلى أن أكثر الدول تأثرا ستكون مصر وتونس، بينما من المتوقع أن تكون الجزائر أقل تأثرا.

2. التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المغرب العربي: سوف نستعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي في كل دولة فيما يلي:

أولا : التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر: ليكن الجدول التالي الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة **(2003-2019):**

الجدول رقم (4): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (جانفي 2003- 2019).

	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة(مليون دولار)
الدول العربية	74	105	31582	28600
أوروبا	220	280	50000	32582

أمريكا	51	54	5200	6500
آسيا	36	38	25000	9521
أستراليا	2.2	2.2	12500	380
إفريقيا	1.6	1.6	690	420
أخرى	36	45	2250	536
المجموع	420.8	525.8	127222	78539

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد ثلاثون، الكويت، 2019، ص 139.

فالملاحظ أن الجزائر نجحت في استقطاب نحو 523 مشروع يتم تنفيذها من قبل حوالي 400 شركة عربية وأجنبية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 68 مليار دولار، كما من المتوقع أن توظف حوالي 110 آلاف عامل. وجاء توزيع هذه المشاريع جغرافيا من كل مختلف دول العالم، حيث كانت الإمارات العربية ومصر أهم الدول العربية، وفرنسا و اسبانيا وسويسرا أهم الدول الأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية والصين وفيتنام في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر. والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة كل منطقة من مناطق العالم في الاستثمار في الجزائر:

الشكل رقم (01): الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2019).

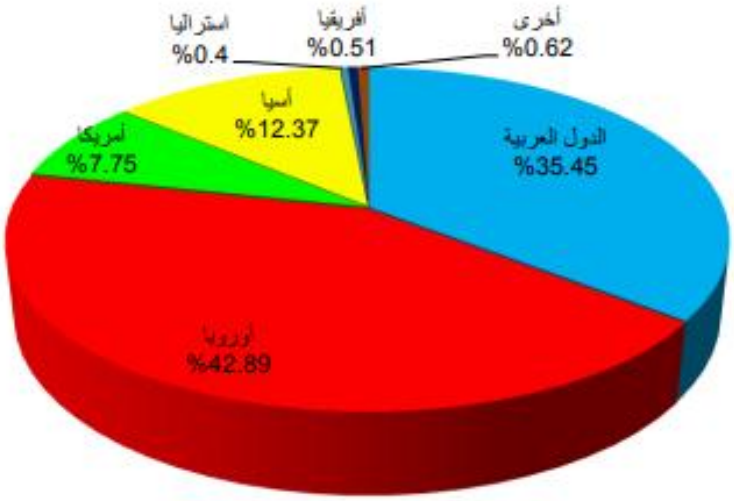

المصدر: من إعداد الطلبة

والملاحظ أن الدول الأوروبية هي أكبر مستثمر في الجزائر خلال الفترة (2003-2015) بنسبة 42.89%، ثم المنطقة العربية ثانيا بنسبة35.45 % خلال نفس الفترة.

ثانيا: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس: ليكن الجدول التالي الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في تونس خلال الفترة (2003-2019):

الجدول رقم (5): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة (جانفي 2003- ماي 2015).

	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة(مليون دولار)
الدول العربية	25	31	12418	21558
أوروبا	229	278	59503	15254
أمريكا	32	38	6087	2333
آسيا	13	19	14369	1388

أستراليا	2	2	1066	292
إفريقيا	0	0	0	0
أخرى	11	11	1235	86
المجموع	**312**	**379**	**94678**	**40911**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، العدد ثلاثون، الكويت، 2019، ص 175.

نجحت تونس في استقطاب نحو 379 مشروع يتم تنفيذها من قبل 312 شركة عربية وأجنبية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 41 مليار دولار ورقم أقل من رقم الجزائر، لكن من المتوقع أن توظف حوالي 95 ألف عامل أي أكثر مما يتوقع تشغيله في الجزائر خلال نفس الفترة. كانت الإمارات العربية والبحرين أهم الدول العربية، و فرنسا وبريطانيا وايطاليا أهم الدول الأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان في قائمة أهم الدول المستثمرة في تونس. والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة كل منطقة من مناطق العالم في الاستثمار في تونس:

الشكل رقم (02): الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة (2003-2015).

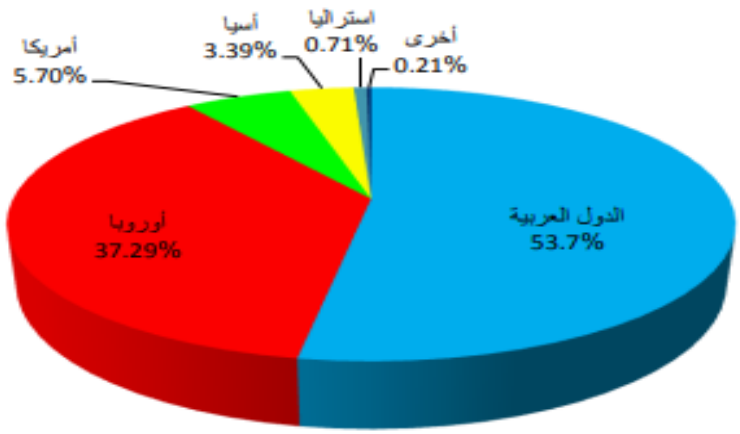

المصدر: من إعداد الطلبة

جاءت الدول العربية كأكبر مستثمر في تونس خلال الفترة (2003-2019) بنسبة 65.5%، وحلت الدول الأوربية ثانيا بنسبة 48.65 %.

2-3 التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب : ليكن الجدول التالي الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في المغرب خلال الفترة (2003-2019):

الجدول رقم (6): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال الفترة (جانفي 2003- ماي 2019).

	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة(مليون دولار)
الدول العربية	49	75	28536	15258
أوروبا	401	499	114192	31633
أمريكا	77	96	18931	3933
آسيا	39	44	25058	5224
أستراليا	2	2	433	668
إفريقيا	0	0	0	0
أخرى	29	30	4025	496
المجموع	**597**	**746**	**191175**	**57212**

المصدر: الوكالة لتطوير الإستثمار، بيانات التصريح بالإستثمار(2015-2019)،من الموقع الالكتروني :

http://www.andi dz/index.php/ar/declaration-d investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-، تاريخ الاطلاع: 19/05/2022.

بلغت عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب نحو 856 مشروع يتم تنفيذها من قبل 622 شركة عربية وأجنبية، وهو رقم مضاعف مقارنة بالجزائر وتونس. كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 63 مليار دولار ورقم أكبر من رقم الجزائر، ومن المتوقع أن توظف حوالي 265 ألف عامل أي ضعف ما يتوقع تشغيله في كل من الجزائر وتونس خلال نفس الفترة. والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة كل منطقة من مناطق العالم في الاستثمار في تونس:

الشكل رقم (03): الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال الفترة (2003-2019).

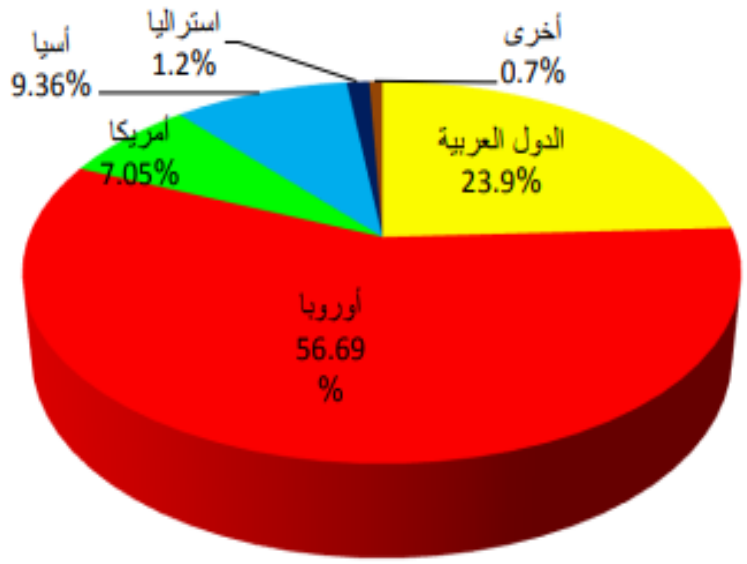

المصدر: من إعداد الطلبة

جاءت الدول الأوروبية كأكبر مستثمر في المغرب خلال الفترة (2003-2019) بنسبة 56.69%، فيما جاءت الدول العربية ثانيا بنسبة استثمار قدرها 35.9 %.

ثالثا : التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المغرب العربي: سوف نستعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي في كل دولة فيما يلي:

1-التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر: سجلت الجزائر خلال الفترة (2002-2019) 752 مشروع استثمار أجنبي بقيمة 3254685 مليون دينار جزائري ومن المتوقع أن توفر 118524 منصب شغل، حيث تم تسجيل 93 مشروع استثماري في سنة 2018 فقط والجدول الموالي يوضح توزيع هذه المشاريع حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم (7): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2014-2019).

القطاع	عدد المشاريع	٪	القيمة(مليون دينار جزائري)	٪	مناصب الشغل	٪
الفلاحة	9	1.60	5495	0.23	619	0.54
البناء	95	16.84	59713	2.54	18675	16.40
الصناعة	324	57.45	1613708	68.55	63928	56.14
الصحة	6	1.06	13573	0.58	2196	1.93
النقل	19	3.37	12405	0.53	1639	1.44
السياحة	10	1.77	462619	19.65	14080	12.36
الخدمات	100	17.73	97145	4.13	11242	9.87
الاتصالات	1	0.18	89441	3.80	1500	1.32
المجموع	**564**	**100**	**2354099**	**100**	**113879**	**100**

المصدر: البنك المركزي التونسي، تطور الاستثمار الأجنبي في تونس حسب قطاعات النشاط، من الموقع الالكتروني :

http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/ tableau_n.jsp?paranus

، تاريخ الاطلاع: 19/05/2022 .

من خلال الجدول، نلاحظ أن معظم المشاريع الاستثمارية تركزت في قطاع الصناعة الذي أخذ ما يقارب 58 % من عدد المشاريع، وأيضا 68.55 % من قيمتها المالية، ومن المنتظر أن يوفر نسبة 56.14 % منصب شغل من إجمالي مناصب الشغل التي ستوفرها محمل هذه المشاريع، وتركزت معظم هذه المشاريع الصناعية في قطاع المحروقات لما يتميز به هذا القطاع من درجة مخاطرة قليلة ومردودية مرتفعة مقارنة بباقي القطاعات. ما يمكن ملاحظته أيضا أن الجزائر إلى الآن غير قادرة على توجيه الاستثمارات الأجنبية القطاعات المهمة والحساسة مثل قطاع الفلاحة والصحة و بدرجة أقل السياحة، وهذا دليل على أن عملية الترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الآن غير فعالة في هذا المجال.

2- التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس: من الملاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في تونس قد قل بعد سنة 2011 فقد سجلنا 31 مشروع سنة 2012 و29 مشروع فقط سنة 2018 بعدما كان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي أبن لكحل محمد أمين سنة 2011، 40 مشروع استثماري أجنبي، أما التوزيع القطاعي لهذه المشاريع فقد تركز معظمها في قطاع الطاقة خلال الفترة (2019-20) بنسبة 75.52% وهذا يعكس التحفيزات الضريبية التي أقرتها الحكومة في هذا القطاع، أما قطاع الصناعة المعملية فقد جاء في المرتبة الثانية بنسبة 35.36 % والجدول الموالي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة (2014-2019):

الجدول رقم (8): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة.

القطاع	الطاقة	السياحة والعقارات	الصناعة المعلمية	قطاعات أخرى
2014	1933.9	198.6	641.6	624.6
2015	1234	85	771.6	188.1
2016	1317.1	95	573.6	179.3
2017	1063.4	22.9	330.6	199
2018	886	77	531.6	1009.4
2019	1077	19	508	211
المجموع	**7511.4**	**497.5**	**3357**	**2411.4**
النسبة(٪)	**54.52011642**	**3.611012317**	**24.36616754**	**17.50270372**

(2013-2019) (الوحدة: مليون دينار تونسي).

Source: office des changes, Balance des paiements 2013, p61.

3-التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب: يعتبر قطاعي الصناعة والعقارات أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، حيث احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى سنة 2013 بنسبة 38.67 % تلاه قطاع العقارات بنسبة 19% ثم السياحة بنسبة 8.41% ، والجدول رقم (08) يوضح لنا أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب لسنتي 2012 و2013:

الجدول رقم (9): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب لسنتي 2018 و2019.

القطاع	2018		2019	
	القيمة(مليون درهم مغربي)	٪	القيمة(مليون درهم مغربي)	٪
الصناعة	8169	25.52	15310.5	38.67
العقارات	7331.5	22.90	7517.5	18.99
السياحة	1680	5.25	3330.1	8.41
الطاقة والمناجم	5591.8	17.47	2749.4	6.94
التجارة	1479.7	4.62	1990.6	5.03
الأشغال الكبرى	903	2.82	1862.4	4.70
الشركات القابضة	845.8	2.64	1774.9	4.48
البنوك	1764.6	5.51	1485.4	3.75

القطاع	2018		2019	
	القيمة(مليون درهم مغربي)	٪	القيمة(مليون درهم مغربي)	٪
النقل	294.5	0.92	892.9	2.26
الفلاحة	8.7	0.03	300.3	0.76
الاتصالات	54.4	0.17	230.9	0.58
التأمين	2094.8	6.54	118.3	0.30
الدراسات	221.4	0.69	106.6	0.27
الصيد	2.7	0.01	59.7	0.15
خدمات أخرى	1507.8	4.71	1769.1	4.47
مختلف	65	0.20	91.8	0.23
المجموع	**32014.7**	**100**	**39590.4**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، آفاق الاقتصاد العربي لعام 2019، السنة الثالثة والثلاثون العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2019، ص 17.

المطلب الثاني: الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول المغرب العربي.

أولا : الوضع السياسي في دول المغرب العربي

يعتبر الواقع السياسي في الدول العربية مختلفة من دولة إلى أخرى، حيث هناك بعض الدول العربية تتعم بالاستقرار السياسي وهذا أمر جيد لجذب وتشجيع الاستثمارات ودولا عربية أخرى تعاني من عدم استقرار سياسي وأمني وهذا يؤثر على مناخ الاستثمار ويساهم في هروب رؤوس الأموال والكفاءات إلى الخارج. ومن أهم الأسباب الأخرى التي أدت إلى ضعف وهشاشة المناخ السياسي في المنطقة العربية الصراع العربي الصهيوني الذي خلق وضعا سياسيا غير مستقرا بالمنطقة خاصة دول الجوار لفلسطين المحتلة، وخضوع الأنظمة العربية إلى هيمنة القوى الكبرى خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 واحتلال العراق سنة 2003 وما يعرف الآن بثورات الربيع العربي إلى زادت من حدة التدهور السياسي والأمني في المنطقة كلها، فحسب مؤشر الدول الفاشلة لسنة 2015 جاء تصنيف دول الربيع العربي ومن بينها تونس في مراتب جد متدهورة بل أن معظمها جاء في المراكز العشر الأولى للدول التي تواجه إنذارا شديدا با خيار الدولة، حيث أصبحت على شفا حرب أهلية جعلها تحتل مراتب متقدمة للدول الفاشلة أو التي تنذر بتحولها إلى دول فاشلة. ويتوقع تواصل الصراع الاجتماعي والسياسي لجولات أخرى خلال الفترة القادمة. وفيما يلي التصنيف السيادي الذي يعبر عن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول المغرب العربي:

الجدول رقم (10): التقييمات السيادية لدول المغرب العربي.

المؤسسة	التاريخ	الجزائر	تونس	المغرب
ستاندر آند بورز	منتصف ديسمبر 2010	–	BBBمستقر	BBBمستقر
	أواخر مارس 2011	–	BBBمستقر	BBBمستقر
	أواخر 2014	–	–	BBBستقر
المؤسسة	التاريخ	الجزائر	تونس	المغرب
	أواخر مارس 2011	–	BBBسلبي	BBBمستقر
	أواخر 2014	–	BBسلبي	BBBمستقر
كابتال التلجنس	منتصف ديسمبر 2010	–	BBBمستقر	BBBمستقر
	أواخر مارس 2011	–	BBBمستقر	BBBمستقر
	أواخر 2014	–	–	–
EIU	منتصف ديسمبر 2010	BBمستقر	BBBمستقر	BBمستقر
	أواخر مارس 2011	BBمستقر	Bمستقر	BBمستقر
	أواخر 2014	BBمستقر	CCCمستقر	Bمستقر

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار، الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2015-2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2019، ص11.

ثانيا: الوضع الاجتماعي في دول المغرب العربي

يعتبر الجانب الاجتماعي من العناصر المهمة في مناخ استثمار لأي دولة، فمعرفة حجم السوق والمستوى المعيشي للأفراد ووضع التعليم والصحة والتنمية البشرية مؤشرات مهمة لأي مستثمر. والجدول التالي يوضح تطور عدد السكان في دول المغرب العربي:

الجدول رقم (11): عدد السكان في دول المغرب العربي.

الدولة	متوسط2000-2011	2012	2013	2014	2015	2016*	2017*
الجزائر	33.3	37.5	37.9	39.5	40.3	41.1	41.8
المغرب	30.3	32.5	32.9	33.2	33.5	33.8	34.2
تونس	10.1	10.8	10.9	11.0	11.1	11.2	11.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، آفاق الاقتصاد العربي لعام، السنة الثالثة والثلاثون العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2019، ص 12.

حيث قدر عدد سكان الجزائر والمغرب وتونس معا سنة 2015 بحوالي 84.9 مليون نسمة أي ما نسبته 24.24 % من إجمالي عدد السكان العربي، وكانت الجزائر اكبر دولة مغاربية من حيث عدد السكان حيث قدر عدد سكانها بنحو 40 مليون نسمة. أما فيما يخص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فالجدول التالي يوضح تطور متوسط الدخل السنوي للفرد في دول المغربي:

الجدول رقم (12): متوسط الدخل السنوي للفرد في دول المغربي.

الدولة	متوسط2000-2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	3098	5431	5542	5606	5886
تونس	3268	4305	4198	4317	4467
المغرب	2067	3082	2949	3160	3392

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على موقع صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي للعام 2019، نوفمبر 2019.

حيث نلاحظ تقارب متوسط الدخل السنوي للفرد في الدول الثلاثة مع أفضلية بسيطة للفرد الجزائري، والتي تعتبر دولة بترولية مقارنة بتونس والمغرب، وعموما جاء تصنيف الدول الثلاثة في المجموعة الثالثة ذات الدخل المتوسط (3000 5000 دولار).

ثالثا : الوضع الاقتصادي في دول المغرب العربي

عرف الاقتصاد العربي تراجعا في النمو وانخفاض أسعار النفط وزادت حدة الاضطرابات السياسية والاقتصادية في بعض الدول العربية، حيث تراجع في الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال سنة 2014 حيث تراجع معدل النمو إلى 1.7 % مقارنة ب 2.8% خلال سنة 2013. سنحاول عرض أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن الوضع الاقتصادي في الجزائر وتونس والمغرب وتطورها خلال الفترة الماضية:

1. النمو الاقتصادي: سجلت الجزائر وتونس والمغرب معدلات نمو ايجابية سنة 2014 حيث جاء معدل نمو في هذه الدول أعلى من متوسط معدل النمو الاقتصادي للدول العربية الذي بلغ 1.73%، رغم أن المغرب سجل تراجعا في معدل النمو الذي بلغ 3.51% سنة 2014 مقارنة ب 4.38% سنة 2013.وعلى عكس توقعات صندوق النقد الدولي لسنة

2015، انخفض معدل النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس إلى 3% و1% على التوالي، أما المغرب فقد سجل المغرب معدل نمو في حدود 4.9 % بسبب التحسن في الناتج الزراعي الذي يساهم بنسبة 11% في الناتج المحلي الإجمالي المغربي وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (13): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	2.83	3.30	2.81	3.84	3
تونس	1.92-	3.75	2.26	2.3	1
المغرب	4.99	2.67	4.38	3.51	4.9

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، آفاق الاقتصاد العربي لعام 2019، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2019، ص 12.

2. معدل التضخم: سجلنا معدلات تضخم مقبولة في الدول المغاربية خلال الفترة الماضية خاصة المغرب الذي سجل معدلات تضخم جد منخفضة لم تتجاوز 2% ، وكما كان متوقعا سجلت الجزائر ارتفاع معدل التضخم سنة 2015 نظرا لتراجع الناتج الزراعي بسبب الظروف المناخية، وزيادة الطلب المحلي بسبب سياسة زيادة الأجور وانخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالدولار الأمريكي، أما تونس فلم يكن لانخفاض أسعار النفط تأثيرا كبيرا، فيما سيساعد استقرار سعر الصرف في بقاء معدل التضخم في مستوى منخفض في حدود 5%، فيما أن زيادة الحد الأدنى للأجور ساهم في زيادة معدل التضخم بالمغرب إلى 1.5 % سنة 2015. لا وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (14): معدل التضخم (متوسط سنوي %)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	4.5	8.9	3.3	3.2	4.2
تونس	3.5	5.6	6.1	5.7	5.0
المغرب	0.9	1.3	1.9	1.1	1.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مجلة ضمان الاستثمار، آفاق الاقتصاد العربي لعام 2019، مرجع سبق ذكره، ص 14.

3. الموازنة العامة: تعاني دول المغرب العربي من عجز مزمن في الموازنة العامة، ففي الجزائر من المتوقع زيادة العجز في الموازنة العامة في ظل هبوط أسعار النفط وزيادة معدل الاستهلاك المحلي للطاقة، حيث بلغت النفقات العامة سنة 2015 نحو 112 مليار دولار، بزيادة بلغت 15.7 % أما الإيرادات فقد قدرت ب 60 مليار دولار بزيادة قدرها 12 %، حيث من المتوقع زيادة العجز الموازيني ليبلغ 22 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 2014 حيث سجلنا عجزا بقيمة 4.5 %، وفي تونس قدرت الإيرادات العامة بنحو21.6 مليار دينار تونسي، وتشكل الإيرادات الضريبية نسبة 92 % منها، فيما قدرت النفقات العامة بحوالي 29 مليار دينار تونسي لسنة 2015، تشكل نفقات الأجور منها نسبة 37% حيث تضمنت زيادة في النفقات الاستثمارية بنسبة 21 % لهدف دعم النشاط الاقتصادي، فمن المتوقع أن يصل العجز إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما أن انخفاض أسعار النفط من شأنها أن تخفف من قيمة هذا العجز بنسبة

0.98 %. أما المغرب فمن المتوقع أن تنخفض نسبة العجز الموازيني سنة 2015 إلى 4.3 % في حين كانت 5% سنة 2014، حيث يتوقع أن ترتفع الإيرادات العامة بنسبة 4% وتنخفض النفقات العامة بنسبة 0.8 % بسبب تراجع أسعار النفط الذي من شأنه أن يوفر على الموازنة ما قدره 1.2 % لينخفض العجز إلى 3.5 %12.

4. التجارة الخارجية: خلال سنة 2014 حققت كل من الجزائر وتونس والمغرب عجزا في ميزانها التجاري، حيث حققت الجزائر عجزا قدره 6.8 مليار دولار فيما من المتوقع أن يرتفع العجز سنة 2015 إلى 21.5 مليار دولار حيث أن انخفاض أسعار النفط الذي يعتبر المكون الأساسي لصادرات الجزائر سيساهم في تقليص حجم الصادرات بنسبة 28.6 %. أما تونس فمن المتوقع أن يتراجع العجز في الميزان المعاملات الجارية إلى حوالي 3.5 مليار دولار نتيجة تقلص الواردات بسبب انخفاض أسعار النفط، وفي المغرب يتوقع زيادة الصادرات السلعية بسبة 2.2% بينما يتوقع انخفاض قيمة الواردات لسنة 2015 بنسبة 5% ويعود هذا بالأساس إلى انخفاض سعر النفط وبالتالي سينكمش العجز في الميزان التجاري ليصل إلى 16.6 مليار دولار. والجدول التالي تطور حساب العمليات الجارية في دول المغرب العربي :

الجدول رقم (15): حساب العمليات الجارية في دول المغرب العربي (مليار دولار).

الدولة	2015	2016	2017	2018
الجزائر	25.3	15.3	1.2	4.3-
تونس	2.3-	1.5-	3-	2.3-
المغرب	6-	8-	5.6-	6.3-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على موقع: www.heritage.org/index

المطلب الثالث : تقييم مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي من خلال أهم المؤشرات الدولية والإقليمية.

1-مؤشر الحرية الاقتصادية: هو مؤشر لقياس درجة تدخل الحكومات في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، يصدر عن معهد "هيرتاج فاونديشن" بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال" منذ عام 14.1995 .

ويمكن توضيح مكانة الجزائر وتونس والمغرب ضمن هذا مؤشر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (16): مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2015)

الدولة	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	نقاط المؤشر	56.90	52.40	51.00	49.60	50.80	48.90
	الترتيب عالميا	105	132	140	145	146	157
	الترتيب عربيا	13	14	15	14	14	14
تونس	نقاط المؤشر	58.9	58.5	58.6	57.0	57.4	57.7
	الترتيب عالميا	95	100	95	107	109	107
	الترتيب عربيا	11	11	9	9	9	9
المغرب	نقاط المؤشر	59.2	59.6	60.2	59.6	58.3	60.1

	الترتيب عالميا	91	93	87	90	103	89
	الترتيب عربيا	9	9	7	7	8	7

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، الكويت، 2019، ص 64.

يوجد تقارب بين كل من المغرب وتونس ضمن هذا المؤشر حيث سجل المغرب نقاط تتراوح بين

58.3 و 60.2 حيث احتل المرتبة 89 دوليا سنة 2015، بينما تونس سجلت نقاط بين 57.0 و 58.9 وكانت في المرتبة 107 عالميا سنة 2015، بينما سجلت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر سنة 2015 ب 48.9 نقطة مئوية وهو رصيد أقل من كل المتوسطات الإقليمية والعالمية، مما جعل الاقتصاد الجزائري في المرتبة 157 من بين 177 دولة والمرتبة ما قبل1.9 الأخيرة بين الدول العربية، حيث تراجعت الجزائر في المؤشر بقيمة نقطة مئوية مقارنة بسنة 2014، وهذا

بسبب انخفاض ملحوظ في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق العام ونقص التحرر من الفساد والحرية النقدية. حيث نلاحظ من الجدول السابق أن الاقتصاد الجزائري كان على مسار تنازلي من الحرية الاقتصادية خلال الفترة الماضية، حيث انه مرتبط بقطاع واحد فقط وهو قطاع الطاقة، بالإضافة إلى نقص الكفاءة التنظيمية وضعف الأسواق المفتوحة، ووجود قيود جمركية وعرقلة القطاع الخاص.

4. المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهريا عن مجموعة:

– Political Risk Services (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية – International Country Risk Guide(ICRG)– منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية. ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر الركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25%)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 %). ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول الخمس مجموعات حسب درجة المخاطرة، بحيث كلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (17): درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

درجة المؤشر(نقطة مئوية)	التوصيف
من صفرإلى49.5	درجة مخاطرة مرتفعة جدا
من50إلى59.5	درجة مخاطرة مرتفعة
من60إلى69.5	درجة مخاطرة معتدلة
من70إلى79.5	درجة مخاطرة منخفضة
من80إلى100	درجة مخاطرة منخفضة جدا

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مصدر سابق.

وجاء تصنيف دول المغرب العربي حسب هذا المؤشر كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (18): وضع الجزائر، تونس والمغرب ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية

الدولة	الترتيب العربي	جانفي2015		فيفري2014		جانفي2012	ديسمبر2010
		الترتيب العالمي	النقاط	الترتيب العالمي	النقاط		
الجزائر	7	74	67.3	51	71.3	72.0	72.0
تونس	8	80	66.5	72	68.0	72.3	70.5
المغرب	11	99	62.8	106	62.8	72.8	64.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مصدر سابق.

حسب تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لسنة 2011، فان الجزائر والمغرب سجلتا درجة مخاطرة منخفضة تراوحت بين (70 و79.9) نقطة، بينما تونس سجلت درجت مخاطر معتدلة حيث كان تنقيطها بين 60 و 69.9 نقطة وربما يعود السبب إلى الأحداث التي وقعت في تونس ابتداء من سنة 2011، بينما سنة 2015 فان الجزائر، المغرب وتونس حصلت على درجة مخاطر معتدلة (من 60 إلى69.9).

4. وضعية دول المغرب العربي ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (COFACE):

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال. وجاء تصنيف الجزائر، تونس والمغرب ضمن هذا المؤشر كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (19): وضع الجزائر، تونس والمغرب ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

الدولة	الترتيب عربيا	أفريل2016	جوان2012	جانفي2011
الجزائر	4	A4	A4	A4
تونس	7	B	A4	A4
المغرب	7	B	A4	A4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات منظمة الشفافية الدولية، من الموقع الالكتروني: www.transparency.org

حيث جاءت المغرب والجزائر وتونس من بين 7 دول عربية سجلت درجة مخاطر منخفضة، حيث جاءت 3 دول منها وهي السعودية وعمان والمغرب ضمن صنف A4 مما يعني أن سجل السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا. فيما جاءت 4 دول وهي البحرين والجزائر والأردن وتونس ضمن صنف B والتي تعني أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ.

5. مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة إلى الفساد): تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة للفساد) منذ سنة 1995، كمؤشر مركب يعكس درجة محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات. ويستند المؤشر إلى 14 منتجة ميدانية قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم. الدليل المؤشر:

- صفر (درجة فساد عالية).

• 10 (درجة شفافية عالية).

• ما بين صفر – 10 (مستويات متدرجة من الشفافية النظرة للفساد–).

والجدول التالي يوضح وضع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة (2004–2014).

جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي

الجدول رقم (20):وضع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة (2007–2014).

السنوات		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الدول		179	180	178	180	180	176	177	175
الجزائر	الرتبة	99	92	111	105	112	105	94	100
	التنقيط	3	3.2	2.8	2.9	2.8	3.4	3.6	3.6
تونس	الرتبة	61	62	65	59	73	75	77	69
	التنقيط	4.2	4.4	4.2	4.3	3.8	4.1	4.1	4.3
المغرب	الرتبة	72	80	89	85	80	88	91	80
	التنقيط	3.5	3.5	3.3	3.4	3.4	3.7	3.7	3.9

المصدر: World Economic Forum, The global competitiveness report 2014–2015, Full Data Edition, OP.Cit, pp 13–20

تعتبر تونس الأحسن من بين الدول الثلاثة ضمن مؤشر الشفافية العالمي رغم تراجعها قليلا في الترتيب العالمي خلال الفترة (2007–2014) إلا أن تنقيطها كان يدل على أن درجة الشفافية بما مقبولة نوعا ما مقارنة بالجزائر والمغرب، وحسب تقرير التنافسية لعام 2014 – 2015 فان الفساد في تونس لم يمثل سوى نسبة 6.7 %، وكان المغرب في المرتبة الثانية بين الدول الثلاثة حيث سجل تأخرا خلال السنوات الأخيرة ضمن هذا المؤشر ليصل إلى المرتبة 80 عالميا بتنقيط

3.9، حيث أن الفساد يشكل عقبة بنسبة 10% للمستثمر. بينما تراوح تنقيط الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولي خلال الفترة (2007-2014) بين 2.7 و 3.6 وهو تنقيط ضعيف يدل على وجود فساد كبير وبيئة استثمارية غير شفافة في الجزائر في هذه الفترة، وحسب تقرير التنافسية لعام 2014 – 2019 فان الفساد يعتبر ثاني عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 13.9 % بعد الحصول على التمويل بنسبة 15.1 %20.

6. مؤشر التنافسية العالمية: يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار.

. وحسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2014، جاءت ترتيب الجزائر والمغرب أحسن من تونس، حيث لاحظنا تقدم الجزائر والمغرب من المرتبة 100 و17سنة 2013 إلى المرتبة 79 ،72 على التوالي، في حين تأخرت تونس من المرتبة 83 سنة2013 إلى المرتبة 87 سنة 2014. وهو دليل على تدهور مناخ الاستثمار في تونس وتدهور قدرتها التنافسية مقارنة بكل من الجزائر والمغرب، ويمكن توضيح ترتيب هذه الدول في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2018 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (21): وضع الجزائر وتونس والمغرب ضمن مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2018.

المؤشرات		الجزائر	تونس	المغرب
مؤشر التنافسية العالمية	الترتيب العام	79	87	72
المتطلبات الأساسية	الترتيب العام	65	85	57
	الإطار المؤسساتي	101	81	49

	البنية التحتية	106	79	55
	بيئة الإقتصاد الكلي	11	111	66
	الصحة والتعليم الإبتدائي	81	53	76
معززات الكفاءة	الترتيب العام	125	94	78
	التعليم العالي والتكوين	98	73	104
	كفاءة سوق السلع	136	107	58
	كفاءة سوق العمل	139	129	111
	تطور السوق المالي	137	117	69
	الإستعداد التكنولوجي	129	90	78
	حجم السوق	47	64	56
عوامل الابتكار والتطور	الترتيب العام	133	93	82
	تطور الأعمال	131	88	78
	الإبتكار	128	99	90

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

– مجموعة البنك الدولي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، 2015، من الموقع الالكتروني:

http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/morocco

حيث نلاحظ أن الجزائر احتلت مرتبة مقبولة إلى حد ما في مؤشر المتطلبات الأساسية خاصة فيما يخص حالة الاقتصاد الكلي وحجم السوق مقارنة بتونس والمغرب، بينما جاءت متأخرة كثيرا في مؤشر معززات الكفاءة خاصة كفاءة أسواق العمل والسلع والمال، وأيضا مؤشر عوامل الابتكار والتطور عكس المغرب الذي تقدم كثيرا في هذا المؤشر مقارنة بالجزائر . 7. وضع دول المغرب العربي ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال : يصدر

البنك الدولي منذ سنة 2004 سلسة تقارير تشمل بيئة أداء الأعمال تهدف إلى توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية ل 189 دولة من بينها 19 دولة عربية والعمل على تحسينها، وحسب بيانات مجموعة البنك الدولي حول أنشطة الأعمال في دول المغرب العربي لسنة 2015 تبين أن كل من الجزائر والمغرب وتونس تراجعوا في الترتيب العام للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال بين 2014 و2015 حيث احتلوا جميعا مراتب متأخرة جدا حسب الترتيب العالمي، خاصة الجزائر التي تراجعت بسبعة (07) مراتب كاملة لتحتل المرتبة 154 وهي مرتبة جد متأخرة، وهذا يدل على تعقيد الإجراءات الإدارية وتكلفتها والوقت المستغرق لإتمامها من قبل المستثمرين، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (22): وضعية الجزائر وتونس والمغرب ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لستتي 2014 و2015.

	الجزائر			تونس			المغرب		
	2014	2015	التغير	2014	2015	التغير	2014	2015	التغير
المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال	147	154	7-	56	60	40-	68	71	3-
مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء	50.42	50.69	0.27+	67.45	67.35	0.10-	64.43	65.06	0.63+

المصدر: World Economic Forum, Doing Business 2019, Algeria, 12 edition, p 09.

يظهر مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء مدى اقتراب كان اقتصاد من الحد الأعلى المتمثل بأفضل أداء سجل عبر كل من مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في جميع

الاقتصادات والسنوات التي يغطيها التقرير منذ عام 2005. و يتراوح المقياس بين 0 و100 حيث يشكل الصفر مقياس الأداء الأسوء و 100 مستوى الأداء الأعلى.

يتبين لنا التحسن في الاقتراب من الحد الأعلى للأداء لكل من الجزائر والمغرب، وتراجع تونس، وهو ما يعكس التغيرات التي حدثت في بيئة أداء الأعمال، حيث قامت الجزائر بتسهيل الإجراءات عبر تحسين البنية التحتية لميناء الجزائر العاصمة كما قام بالمغرب بتقليص عدد الوثائق المطلوبة للتصدير، بينما قامت تونس بتخفيض معدل ضريبة الشركات، لكن في بالمقابل سجلت تراجع مستوى البنية التحتية للمرافئ. كما أن الأداء كان متقارب بين تونس والمغرب في معظم المؤشرات الفرعية، بينما جاءت الجزائر متأخرة من حيث المسافة من الحد الأعلى من الأداء مقارنة بتونس والمغرب، وهو ما يوضحه الشكل الجدول التالي :

الجدول رقم (23): مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لدول المغرب العربي لسهولة أداء الأعمال لسنة 2019.

	الجزائر	تونس	المغرب
بدء المشروع	74.07	83.60	90.33
إستخراج تراخيص البناء	65.72	73.19	77.89
الحصول على الكهرباء	59.98	84.59	74.39
تسجيل الممتلكات	50.67	72.03	61.26
الحصول على الإئتمان	10.00	35.00	40.00
حماية المستثمرين	45.00	55.00	45.83
دفع الضرائب	41.63	74.11	77.69

التجارة عبر الحدود	64.21	80.36	84.64
إنفاذ العقود	52.89	60.96	60.14
تسوية حالات الإعمار	42.74	54.71	38.47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

مجموعة البنك الدولي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، 2019، من الموقع الالكتروني :

http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria

تراجعت الجزائر في معظم المؤشرات الفرعية ما عدا مؤشر الحصول على الكهرباء حيث تقدمت بثلاثة مراتب، لم تكن تونس أفضل حالا من الجزائر حيث تراجعت هي الأخرى في معظم المؤشرات الفرعية، أما المغرب فحقق مراتب متقدمة في معظم المؤشرات الفرعية مقارنة بالجزائر وتونس، والجدول التالي يوضح ترتيب الدول الثلاثة ضمن المؤشرات العشر لسهولة أداء الأعمال:

الجدول رقم (24): وضعية الجزائر وتونس والمغرب ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لسنتي 2014 و2015.

	الجزائر			**تونس**			**المغرب**		
	2014	2015	التغير	2014	2015	التغير	2014	2015	التغير
بدء المشروع	139	141	2-	89	100	11-	47	54	7-
إستخراج تراخيص البناء	122	127	5-	85	85	-	55	54	1+
الحصول على الكهرباء	150	147	3+	38	38	-	87	91	4-
تسجيل	156	157	1-	69	71	2-	126	115	11+

الممتلكات								
الحصول على الإئتمان	169	171	2-	111	116	4-	99	104	5-
حماية المستثمرين	123	132	9-	77	78	1-	118	122	4-
دفع الضرائب	174	176	2-	77	82	5-	57	66	9-
التجارة عبر الحدود	131	131	-	38	50	12-	40	31	9+
إنفاذ العقود	120	120	-	77	78	1-	81	81	-
تسوية حالات الإعمار	94	97	3-	54	54	-	108	113	5-

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، بيئة آداء الأعمال في الدول العربية2019،مرجع سبق ذكره، ص10.

والملاحظ أن المغرب حقق مراتب أحسن بكثير من الجزائر وتونس ضمن معظم المؤشرات الفرعية لأداء بيئة أداء الأعمال خلال السنتين الأخيرتين، رغم أن كل دولة من هذه الدول اتخذت عدة إصلاحات للتحسن في هذا المجال، ويمكن استعراض أبرز الإصلاحات التي تم انجازها بدول المغرب العربي خلال الفترة (2005-2015) من الحلال الجدول التالي :

الجدول رقم(25):الإصلاحات المنفذة في الجزائر خلال الفترة(2005-2019).

المؤشرات الفرعية	الجزائر	تونس	المغرب
بدء المشروع	0	2	3
إستخراج تراخيص البناء	1	0	2
الحصول على الكهرباء	0	0	0
تسجيل الممتلكات	1	1	2
الحصول على	3	2	2

الإئتمان			
حماية المستثمرين	0	3	2
دفع الضرائب	2	4	5
التجارة عبر الحدود	1	2	3
إنفاذ العقود	1	0	0
تسوية حالات الإعمار	0	0	0
المجموع	9	14	19

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، بيئة آداء الأعمال في الدول العربية2019،مرجع سبق ذكره، ص15.

المبحث الثاني : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية وحصيلتها من الإستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية

أولا: الجزائر

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار إلا أنه لازال هناك الكثير من المعوقات والعراقيل التي تحول دون تدفق المزيد من الاستمارات الأجنبية. وحسب تقرير التنافسية للمؤتمر العالمي لعام 2015-2016 فإن معيقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر تتمثل فيما يلي:

شكل رقم 4 : يوضح معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

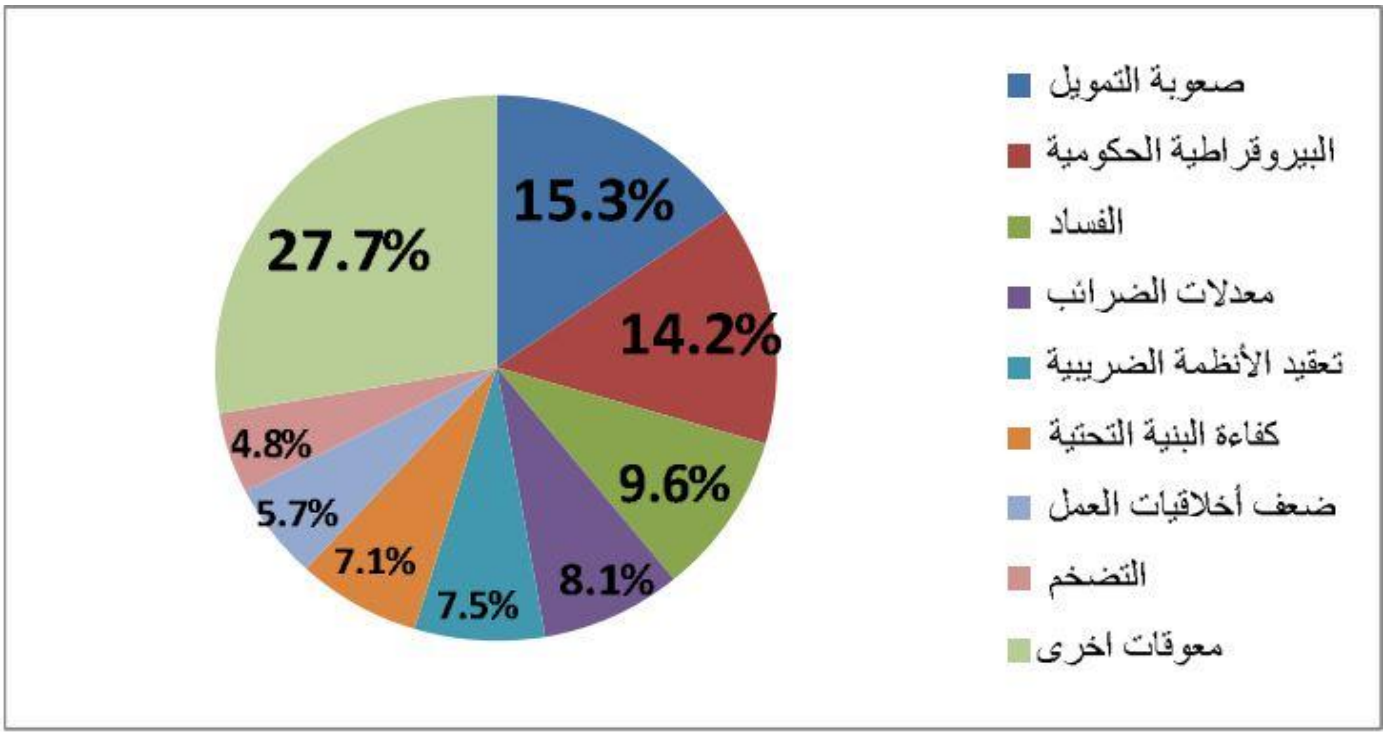

المصدر: من إعداد الطلبة

يتضح من خلال الشكل تعدد المعوقات التي تحول دون انتقال الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، وأنه يأتي على قمة هذه المعوقات صعوبة الوصول إلى التمويل بنسبة 15.3 % هذا ما يؤكد ضعف أداء النظام المالي الجزائري وذلك بسبب نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين إضافة إلى رداءة نظام المعلوماتية البنكية، يليه البيروقراطية الحكومية بنسبة 14.2

% ما يؤكد ضعف وتعقيد خدمات الحكومة. ثالث معيق للاستثمار هو انتشار ظاهرة الفساد التي تؤدي إلى تشويه صورة البلد بنسبة 9.6 %. إضافة إلى عدة معيقات أخرى تتمثل في تعقيد الأنظمة الضريبية، ضعف البنية التحتية وارتفاع معدلات التضخم.

ثانيا: المغرب

أما بالنسبة للمغرب فيعاني مناخ الاستثمار من مجموعة من المعوقات؛ وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 5 : يوضح معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

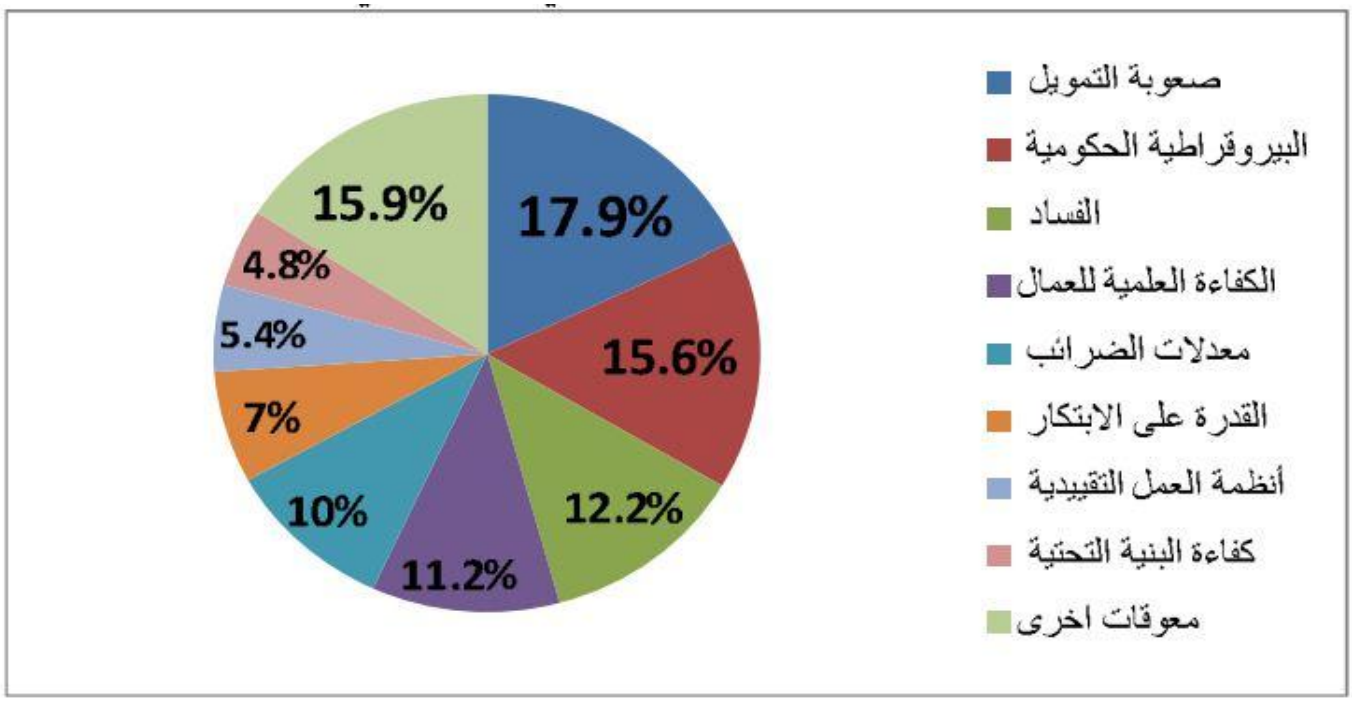

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال هذا الشكل يتضح أن صعوبة الحصول على التمويل من أهم المعوقات التي تواجه المستثمرين بنسبة 17.9 %و ذلك بسبب الحجم الكبير للضمانات المطلوبة والتي تمثل 230% من قيمة القرض البنكي إضافة إلى صرامة الإطار التشريعي المنظم لعمليات منح القروض. البيروقراطية وانتشار الرشوة في قطاع العدالة المغربية يعتبر ثاني عنصر

معيق للاستثمار في المغرب وبنسبة 15.6 % إضافة إلى معوقات أخرى تتمثل في ضعف تأهيل الموارد البشرية ، مشاكل العقار وملكية الأراضي كنتيجة لعمليات المضاربة والسمسرة ، انتشار أنشطة السوق السوداء وبعض المعروض من البنى التحتية.

ثالثا: تونس

على الرغم من احتلال تونس مكانة متقدمة في المؤشرات الإقليمية والدولية لتقييم مناخ الاستثمار مقارنة بدول الجوار (الجزائر والمغرب) إلا أن بيئة الأعمال مازالت تعاني من بعض التأخر في العديد من المجالات، ويمكن تلخيص معوقات الاستثمار في تونس كما يلي:

شكل رقم 6 : يوضح معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

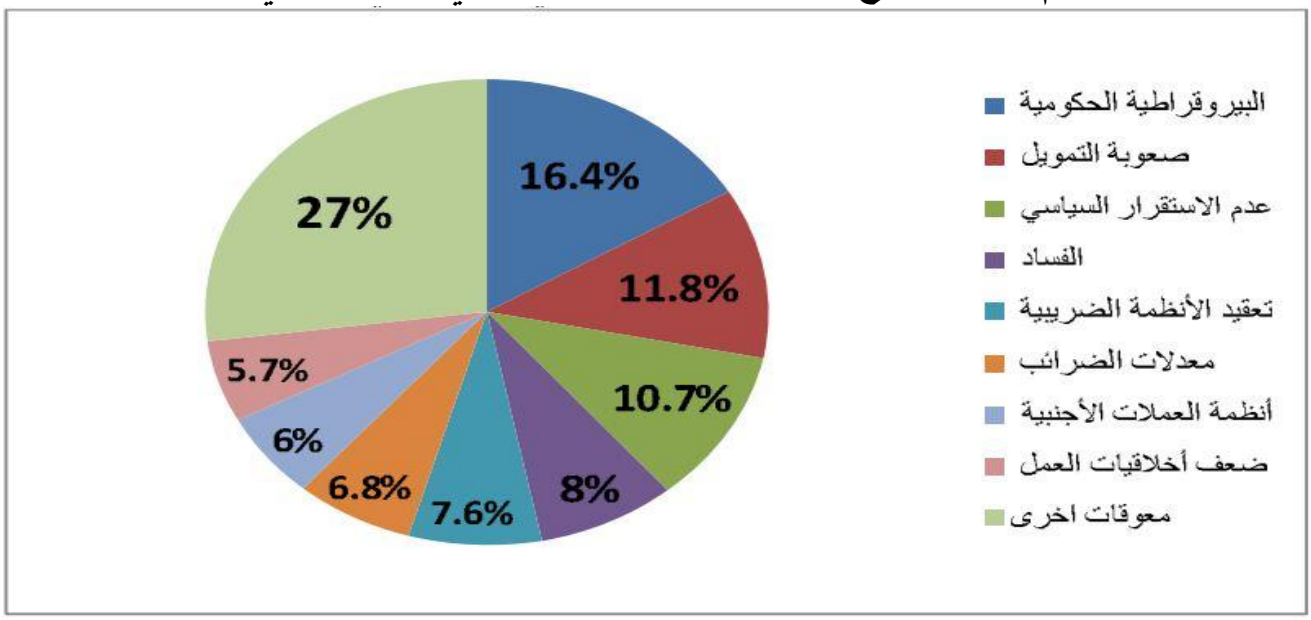

المصدر: من إعداد الطلبة

يتضح من هذا الشكل أن البيروقراطية الحكومية تعتبر أهم معيق للاستثمار في تونس بنسبة 16.4% ما يبرز ضعف فعالية أداء الحكومة ، يليه صعوبة الحصول على التمويل بنسبة 11.8 % الذي يعتبر من أهم العوائق التي تعاني منها الشركات. إضافة إلى تعقيد الأنظمة الضريبية حيث هناك ارتفاع نسبي لمعدل الضغط الجبائي في تونس يصل إلى

58.5 % من الأرباح (12) إلى جانب معوقات أخرى تتمثل في الفساد وعدم الاستقرار السياسي إلى جانب سوء أخلاقيات العمل وعدم كفاءة البنية التحتية.

المطلب الثاني: حصيلة الدول المغاربية من الاستثمار الأجنبي المباشر

- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المغاربية:** شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي تذبذبات حادة وتميزت بعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، وفيما يلي جلول يقارن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المغاربية.

جدول رقم 28 : يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي خلال الفترة 2005-2019 - الوحدة :مليون دولار-

	التدفقات الداخلية			التدفقات الخارجية		
الدولة / السنة	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر	المغرب	تونس
2005	1081	1654	783	20-	75	13
2006	1795	2449	3308	35	445	33
2007	1662	2805	1616	295	622	20
2008	2594	2487	2758	318	485	42
2009	2761	1952	1688	215	470	77
2010	2301	1513	1574	220	74	589
2011	2580	1148	2568	534	21	179
2012	1499	1603	2728	41-	13	406
2013	1693	1117	3298	268-	22	332
2014	1507	1063	3561	18-	22	436
2015	587	1002	3162	103	33	649
2016	1200	1230	3500	110	38	632

2017	1350	1420	3450	120	52	750
2018	1824	1530	3620	124	54	788
2019	1963	1420	3650	135	62	720

المصدر:

http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة المغرب العربي خلال الفترة (2005-2019) كانت متباينة من دولة لأخرى وذلك راجع إلى اختلاف الظروف الاقتصادية وعوامل الجذب الداخلية فيما بين هذه البلدان.

المطلب الثالث : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المغاربية

يعتبر قطاع العقارات، المعادن، الطاقة المتجددة وخدمات الأعمال من أهم القطاعات التي شهدت تدفقا للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2011 -2019، والشكل التالي يوضح التفاصيل:

شكل رقم 7 : يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي خلال الفترة (2011 -2019) - الوحدة مليار دولار-

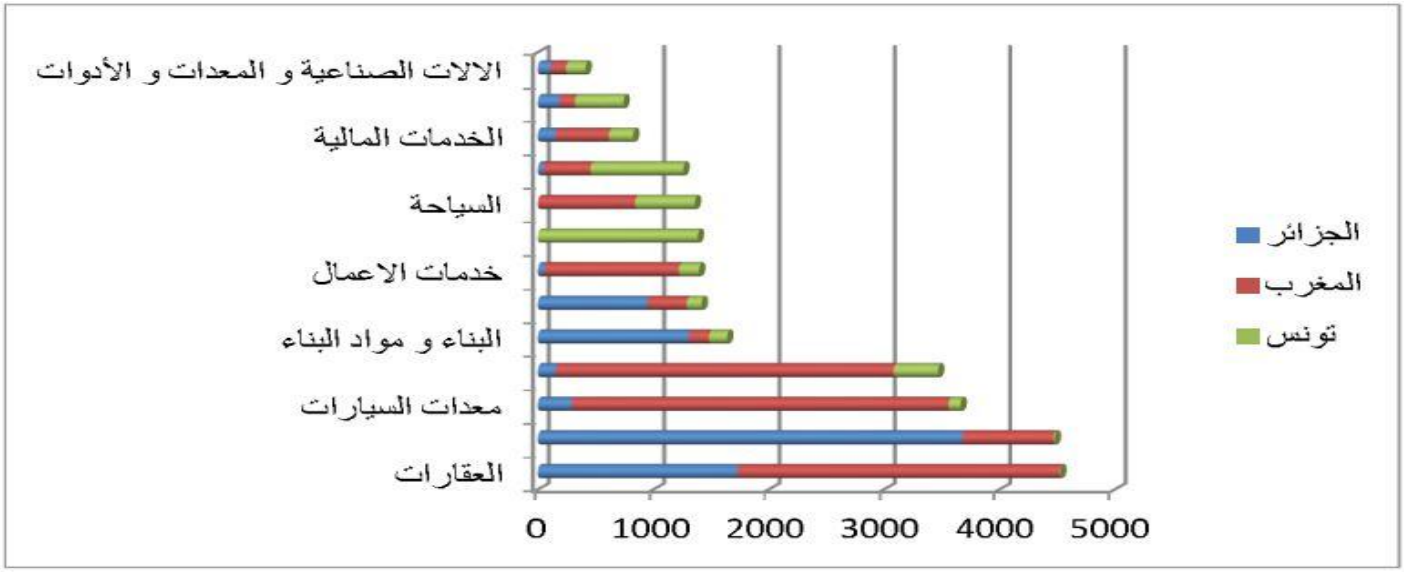

المصدر: من إعداد الطلبة

منذ يناير 2011 تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاع المعادن بقيمة 3.7 مليار دولار والعقارات بقيمة 1.7 مليار دولار ثم البناء ومواد البناء بـ 1.3 مليار دولار، أما المغرب فترتكز الاستثمارات الواردة إليها في قطاعات السيارات ومستلزماتها بمقدار 3.3 مليارات دولار والطاقة المتجددة 2.9 مليار دولار والعقار بقيمة 2.8 مليار دولار. في حين تتركز الاستثمارات الواردة إلى تونس في قطاعات الفحم والنفط والغاز الطبيعي بمقدار 1.4 مليار دولار والغذاء بمقدار 807 ملايين.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في المغرب العربي

الوحدة مليون دولار

		الصادرات			الإستثمار الأجنبي المباشر		
الدولة	السنة	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر	المغرب	تونس
	2010	135.11	184.71	336.31	280	442	779
	2011	95.94	164.62	297.78	1108	2807	487
	2012	127.85	174.61	313.50	1065	481	821
	2013	199.93	148.90	306.93	638	2314	584
	2014	222.88	123.97	376.85	882	895	639
	2015	171.52	152.70	20.73	1145	1654	783
	2016	168.36	139.99	558.94	1888	2449	3308
	2017	249.96	156.48	563.21	1743	2805	1616
	2018	467.74	141.51	772.17	2632	2487	2759
	2019	608.12	201.14	964.53	2746	1952	1688

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير صندوق النقد العربي 2019.

المطلب الأول : نتائج تقدير نماذج الدراسة

يتم التقدير باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM). وعليه يمكن تلخيص نتائج التقدير بالاعتماد على برنامج Stata17.

1. نموذج الانحدار التجميعي PRM:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات لطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن).

الجدول 3.2: نموذج الانحدار التجميعي PRM

```
. regress fdi exp

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =        30
-------------+----------------------------------   F(1, 28)        =      3.38
       Model |  2563918.31         1  2563918.31   Prob > F        =    0.0766
    Residual |  21240931.1        28  758604.681   R-squared       =    0.1077
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.0758
       Total |  23804849.4        29  820856.875   Root MSE        =    870.98

------------------------------------------------------------------------------
         fdi |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         exp |   1.374415   .7476073     1.84   0.077    -.1569892    2.905819
       _cons |   1137.663   265.8061     4.28   0.000     593.1839    1682.142
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من اعداد الطلبة

2. نموذج التأثيرات الثابتة FEM:

الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حداً من خلال جعل المعلمة a0 تتفاوت من مجموعة الى اخرى مع بقاء معاملات الميل ai ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة a0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية.

الجدول 4.2: نموذج التأثيرات الثابتة FEM

```
. xtreg exp fdi, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        30
Group variable: coun                            Number of groups   =         3

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.3074                                         min =        10
     between = 0.6528                                         avg =      10.0
     overall = 0.1077                                         max =        10

                                                F(1,26)            =     11.54
corr(u_i, Xb)  = -0.2065                        Prob > F           =    0.0022
```

exp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
fdi	.111408	.0327984	3.40	0.002	.0439899	.1788261
_cons	114.5308	57.62172	1.99	0.057	-3.912296	232.974
sigma_u	174.57021					
sigma_e	155.36391					
rho	.55801592	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(2, 26) = 12.09 Prob > F = 0.0002

المصدر: من اعداد الطلبة

3. نموذج التأثيرات العشوائية REM

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة اعلاه في نموذج التأثيرات العشوائية.

```
. xtreg exp fdi, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        30
Group variable: coun                            Number of groups   =         3

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.3074                                         min =        10
     between = 0.6528                                         avg =      10.0
     overall = 0.1077                                         max =        10

                                                Wald chi2(1)       =      9.90
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0017
```

exp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
fdi	.1060564	.0337148	3.15	0.002	.0399767	.1721361
_cons	122.7146	90.70452	1.35	0.176	-55.06295	300.4922
sigma_u	115.11165					
sigma_e	155.36391					
rho	.35440426	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: من اعداد الطلبة

ثالثا: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج

1. اختبار فيشر

المفاضلة بين FEM وPRM:

H_0: PRM هو الافضل

H_1: FEM هو الافضل

Sig<0,05 نقبل H1 ونرفض H0 ومنه FEM هو الأفضل.

2. اختبار براش باقان Breusch and Bagan:

المفاضلة بين REM و PRM :

الجدول 6.2: اختبار بارش باقان

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

gdp[count,t] = Xb + u[count] + e[count,t]

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
gdp	2.38e+21	4.88e+10
e	2.05e+20	1.43e+10
u	0	0

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 0.00

Prob > chibar2 = 1.0000

المصدر: من اعداد الطلبة

PRM : H0 هو الافضل

H1: REM هو الافضل

Sig<0,05 نرفض H0 ونقبل H1

PRM هو الأفضل.

اختبار فيشر بين ان FEM هو الافضل، واختبار براش باقان بين ان PRM هو الافضل. وهنا نتبع فيشر حيث FEM هو الأفضل.

3. اختبار هوسمان Hausman

هو اختبار للمفاضلة بين FEM و REM

H0 : REM هو الافضل

H1: FEM هو الافضل

Sig<0,05 نرفض H0 ونقبل H1

ومنه REM هو الأفضل.

من خلال نموذج ذو الأثر العشوائي نلاحظ الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في دول المغرب العربيوهو مايطابق النظرية الاقتصادية أي كلما ارتفع معدل الاستثمار الجنبي المباشر ارتفعت قيمة الصادرات.

خلاصة الفصل الثاني

لقد تم من خلال الفصل الثاني دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في المغرب العربي خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، وذلك باستخدام المتغيرات التالية: الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، صافي التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، إجمالي الإنفاق العام كنسية من الناتج الداخلي الإجمالي، وقد تم الاستعانة باختبار التكامل المتزامن ل Johansen ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، كما أظهرت معادلة التكامل المشترك أن المتغيرات المتمثلة في الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وإجمالي الإنفاق العام لها أثر إيجابي على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن معدل الصادرات يؤثر إيجابا على هذا الناتج على المدى الطويل، إضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي أن المتغيرات المستقلة في نموذج تصحيح الخطأ يمكن اعتبارها مجتمعة على أنها متغيرات خارجية.

على ضوء هذه النتائج، يمكن القول بأن جذب المزيد من الصادرات والاستفادة منها وتسخيرها في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:

- ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع مختلف السياسات التي تهدف إلى تعزيز التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي لضمان زيادة الصادرات وزيادة الدخل الوطني.

- ضمان الاستقرار السياسي والقضاء على العنف، إضافة إلى تحسين نوعية الخدمات العمومية وتقليل البيروقراطية المرهقة، كما ينبغي على صناع القرار الاهتمام أكثر بتحسين النوعية المؤسساتية الاقتصادية، دعم الحرية الاقتصادية، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية في عدة قطاعات.

تخفيض النفقات العامة الجارية وتوجيه المزيد من الموارد نحو المشاريع الرأسمالية التي تساهم في زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الصادرات وتعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر، كما ينبغي على الدولة العمل على تنويع الأنشطة الاقتصادية بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة.

الخاتمــة

الخاتمة

بذلت الجزائر وتونس والمغرب على غرار باقي الدول الأخرى مجهودات معتبرة لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك بهدف تفعيل الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال عديد الإجراءات مست القوانين والتشريعات والهيئات الخاصة بالاستثمار، وبعد عرض لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها القطاعي والجغرافي في دول المغرب العربي، وتوضيح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بهذه الدول، وعملية مساهمة الصادرات في زيادة الاستثمار في الجزائر والمغرب وتونس وفقا لأهم المؤشرات الدولية والإقليمية.

توصلنا إلى **النتائج التالية:**

1. إن معدل الصادرات المقدر يمارس تأثيرا معنويا في دول المغرب العربي عينة البحث على الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. تشير جميع البيانات إلى فشل دول المغرب العربي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تميزت تدفقاته بالتذبذب خلال الفترة الماضية، كما كانت هذه التدفقات ضئيلة جدا خاصة في الجزائر مقارنة بإمكانيات هذه الدولة، حيث لم تمثل حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي سوى 18% من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية والتي بدورها شكلت نسبة 5.6% من الإجمالي العالمي سنة 2019، فالجزائر حققت تدفقات بنسبة 4.3% من الإجمالي العربي بينما حققت تونس نسبة 4.9% من الإجمالي العربي، فيما كان المغرب الأحسن مغاربيا حيث حقق نسبة 08% من الإجمالي العربي لسنة 2019.

3. أظهرت البيانات أن التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتونس والمغرب تركز في قطاعات معينة أهمها قطاع الصناعة والطاقة، وإهمال قطاعات أخرى مهمة مثل الفلاحة والصحة.

4. تم التوصل إلى أن الجزائر والمغرب وتونس دول تعاني الاضطرابات السياسية. وبالتالي فهي تعاني نقص كبير في الصناعة وبالتالي نقص الصادرات الذي بدوره يؤثر سلبا على الإستثمار الأجنبي المباشر .

التوصيات:

يمكن تقديم بعض التوصيات التي خلصت لها الدراسة بغرض تحسين الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وجعله أكثر جاذبية فيما يلي:

1. العمل على تذليل العراقيل ومحاربة ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وتسهيل الحصول على التمويل من خلال تفعيل النظام المصرفي وسوق المال بالإضافة إلى زيادة دعم الصادرات وحماية المستثمر الوطني والأجنبي ومنحه حرية اقتصادية أكبر، وفتح مجال الاستثمار أكثر أمام القطاع الخاص.

2. تحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الخطط التنموية بشكل واضح، وتوجيهه نوح القطاعات الإستراتيجية التي تحتاج تنمية أكثر مثل قطاع الفلاحة والصحة.

3.الاهتمام المتواصل بدعم قطاع التصدير في أي بلد عربي من اجل جذب تدفقات اكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4. دعم الصناعات التصديرية ذات الكثافة العمالية ، ذا من شأنه زيادة الطاقة التصديرية وفرص التوظيف والتقليل من الاستيرادات.

5.إتباع سياسة تشجيع الصادرات وإقامة العديد من الصناعات من أجل تقليل إعتمادها على الخارج أو لجلب أكبر قدر ممكن من العملات الأجنبية عن طريق التصدير.

6.الاهتمام المتواصل في إيجاد المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الأموال الخارجية التي توفر التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية في المغرب العربي التي تعاني من ضعف التمويل المحلي بشكل عام.

7. تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات الصادرات من خلال سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة، سيؤدي دورا مهما في زيادة حجم السوق ومن ثم زيادة معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي.

8.زيادة الادخار من خلال ترشيد وتنمية الوعي الادخاري الذي يعد عاملا مهما من العوامل المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

9. تقليل العجز في ميزان الحساب الجاري من خلال الحد من الاستيرادات والنفقات غير الضرورية وزيادة صادرات المغرب العربي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1.أميرة حسب الله محمود، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005-2004 .

2.الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2000، تشجيع الروابط.

3.بشير محمد علية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت: 1995.

4.سالكي سعاد، 2010-2011، دور السياسات المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

5.عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت، 1980 .

6.عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 1425-2008.

7.عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

8.مبارك سلوس، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

9.مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2001، المجلد 38، العدد رقم 2.

10. محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

11. محمد عبد المنعم عفر وأحمد مصطفى فكري، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

12. محمد يعقوبي وتوفيق تمار، آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الدول العربية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات حالة الجزائر والدول النامية، الجزائر، جامعة بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.

13. مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد علمية وعمليا، دار النهضة العربية: القاهرة، الطبعة الثالثة ، 1993.

14. موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لإحداث تعديلات، الجزائر، دار مدني، 2006.

15. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

16. نشأت علي عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

17. نعيمي فوزي، التجارة الدولية ، دروس في قانون الأعمال الدولي ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، أكتوبر 1999.

18. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جوان 2008، العدد الثالث، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.

المراجع باللغة الأجنبية :

19. Moutousse (Marc) et Chamblay (Dominique), 100 fiches pour comprendre les sciences économiques, Breal, paris, 1994،

20. Paulet (Jean-Pierre), Dictionnaire d'économie, Eyrolles, Paris, 1992.

الفهرس

الفهرس

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

تمهيد:.....**10**

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر **11**

المطلب الأول: تعريف الاستثمار **11**

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....**12**

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر. **14**

المطلب الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي للاستثمار الأجنبي.....**16**

المبحث الثاني : ماهية الصادرات.....**17**

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته. **17**

ثانيا : أهمية الصادرات.....18

المطلب الثاني : أنواع التصدير واتجاهات سياسته.....**18**

أولا : أنواع الصادرات.....18

ثانيا: اتجاهات سياسة التصدير 20

المطلب الثالث: الدراسات السابقة.....**21**

الفرع الأول : الدراسات العربية.....**21**

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية **27**

الفرع الثالث: تفريغ الدراسات السابقة **30**

الفصل الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في دول المغرب العربي

المبحث الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.....45

المطلب الأول : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تونس والمغرب 45

المطلب الثاني: الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول المغرب العربي...58

المطلب الثالث : تقييم مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي من خلال أهم المؤشرات الدولية والإقليمية.....65

المبحث الثاني : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية وحصيلتها من الإستثمار الأجنبي المباشر.....78

المطلب الأول : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية 78

أولا: الجزائر.....78

المطلب الثاني: حصيلة الدول المغاربية من الاستثمار الأجنبي المباشر 81

المطلب الثالث : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المغاربية82

الخاتمــة.....90

قائمة المراجع.....94

الفهرس.....97